



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

دور السياسات النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي

مشروع بحث مقدم من الطالبتان :

فدك هاني ابراهيم و فاطمة مصطفى محمد

وهو من متطلبات الحصول على شهادة البكالوريوس في كلية الادارة والاقتصاد

تحت إشراف :

أ.م.د محمد مدلول علي

1445 هـ
2024 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَلِلَّهِ يَتَوَكَّلُ الْمُؤْمِنُونَ
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا
الذِّمِّيَّةَ مِنْ أُمَّةٍ شَرِّهَا لِلَّذِينَ
بَدَّلُوا دِينَهُمْ كَمَا يَبِغُونَ
الَّذِينَ آمَنُوا سَوَاءٌ أُنذِرْتَهُمْ
أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمَ

سُورَةُ الْجُمُودِ

الاهداء

أهدي عملي هذا الى النبي وآل بيته الاطهار "عليهم الصلاة والسلام" ، منهم ادركنا العلمَ وبفضل الله وفضلهم توفقنا به ، ومن ثم لكم الاهداء أبي وأمي لولاكم لما وقفت على هذه الناصية صادحة صوتي بالنجاح ف أنتم خير سلم في الوصول ، وايضاً الى من كاد ان يملكني عبداً وكاد ان يكون رسولا ، ولاسيما أن اذكر بالاهداء ارواح الذين طال وقوفهم خلف السواتر مُدافعين عن الارض واهلها ' الى ارواح الجنود العراقيين كافة لارواحهم الخلود والرحمة....

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق الاولين
والاخرين وعلى ال بيته الطيبين الطاهرين .

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار
مسيرة اعوام كان هدفنا فيها واضحاً وكننا نسعى في كل يوم
لتحقيقه والوصول اليه مهما كان صعباً وها نحن وصلنا وبيدينا
شعلة علم.

الشكر لله اولاً واخيراً ويطيب لي ان اقدم أجزل الشكر وأعظمه
إلى أئمتي وسادتي وقادتي أئمة أهل البيت (عليهم السلام) ، ثم
نتقدم بالشكر والعرفان الى معاهد العز والفخر (عائلتي).

المستخلص

يهدف البحث الى بيان اهمية السياسة النقدية واثرها على الاستقرار المصرفي من خلال قياس اثر السياسة النقدية ومدى قدرتها في تحقيق الاستقرار المصرفي في العراق نموذج لبلد نام .

إذ يعد الجهاز المصرفي احد اهم مكونات النظام المالي لأي بلد ، وان استقرار النظام المالي سينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار المصرفي ومن ثم على الاقتصاد القومي ككل ، ويتأثر كل من النظام المصرفي والاستقرار المصرفي بدورهما بالتغيرات التي تصيب الاقتصاد القومي ، علاوة على أن للسياسة النقدية اثارها المباشرة على مؤشرات كلاً من النظام المصرفي ومدى استقراره من خلال بعض الادوات الكمية والنوعية .

إذ تشير مشكلة البحث الى ان هناك تفاوتاً في تأثير السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي فيما بين البلدان ويرجع التفاوت الى اختلاف السياسات النقدية في البلدان كافة سواء المتقدمة منها أم النامية ، وهذا التفاوت ينعكس بدرجات متفاوتة على درجة الاستقرار المصرفي ومن ثم على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد . وينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مؤشرات الاستقرار المصرفي وتباين هذا التأثير بتباين النظام الاقتصادي والمالي المتبع في كل بلد .

وينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مؤشرات الاستقرار المصرفي ويتباين هذا التأثير بين المصارف الحكومية والاهلية .

وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات اهمها عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد امراً ضرورياً لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية و ضعف تأثير أدوات السياسة النقدية على مؤشرات المصارف عينة الدراسة . و اوصت الدراسة ان يعمل البنك المركزي على تطوير المؤسسات المالية والمصرفية والمؤسسات التي تتعامل بها هذه الاسواق المالية و تطوير الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي على المصارف اللازمة لدعم الاسـ~~تقرار~~ المصرفي .

المقدمة

يعد الجهاز المصرفي احد اهم الاجزاء في النظام المالي ، واستقرار النظام المصرفي مرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق الاستقرار في النظام المالي .

ان مفهوم الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بحركة المؤشرات المالية الحقيقية لدى المصارف و المؤسسات المالية الاخرى التي تشمل (الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة) من حيث معدلات نموها او تذبذبها بين مدة واخرى عبر مدة الدراسة . فضلاً على ان الاستقرار المصرفي مرتبط بشكل مباشر بوضع الاقتصاد القومي للبلد ولهذا فان اي تغييرات تحدث في الاقتصاد القومي سوف يكون انعكاسها بشكل مباشر على الاستقرار المصرفي .

وتهدف السياسة النقدية من خلال استخدامها المتمثلة بـ (الادوات الكمية و النوعية) الى تحقيق اهداف الاقتصاد الكلي وهي (الاستخدام الامثل ، استقرار المستوى العام للأسعار ، تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة ، تحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات ، الاستقرار المصرفي) .

ولكن ما يعني الباحثة في هذا الموضوع كيفية انسياب تأثير هذه السياسة على حركة النظام المصرفي ولاسيما من حيث (الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة) ومن ثم تحقيق الارباح وتوزيع العوائد على راس المال او الاسهم او الفوائد المدفوعة على الودائع لدى المصرف ولاسيما اذا كانت الرافعة المالية مرتفعة بالنسبة الى رأس المال ولهذا السبب قد تختلف الآثار المترتبة على نوعية المصارف كل منها بحسب تخصصها واهميتها الاقتصادية ودعمها من البنك المركزي او اتجاهات السياسات الاقتصادية الى دعم احد القطاعات الاقتصادية من دون الاخرى بحسب برامج التنمية أو خطط التنمية الموضوعة في مرحلة من مراحل التنمية او خلال فترة زمنية معينة لذلك قد تختلف آثار السياسات النقدية على حركة المصارف بحسب نوع واداء المصرف وقد تكون في بعض الاحيان ايجابية لبعض المصارف وقد تكون سلبية على مصارف اخرى وتختلف ايضا باختلاف النظام الاقتصادي المعمول به ، وكذلك تختلف باختلاف مدى استجابة المصارف للإجراءات السياسية النقدية أو مدى استجابة المصارف للإجراءات .

ويستطيع البنك المركزي من خلال أدوات السياسة النقدية ان يؤثر بشكل مباشر على الاستقرار المصرفي فأحداث تغييرات في الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة سوف يؤثر على كل من (الموجودات ، الودائع ، القروض ، الاستثمارات ، نسبة الربحية ، نسبة السيولة) .

منهجية البحث

أولاً :- أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كون موضوع البحث يتطرق الى علاقة السياسة النقدية بالمؤشرات المصرفية وهو موضوع يركز على الدور الذي تؤديه السياسة النقدية في احداث تغييرات في الحركة المصرفية .

ثانياً :- مشكلة البحث

ضعف السياسة النقدية المطبقة في العراق لتحقيق الاهداف مما يترتب عليه التغير في حركة المؤشرات المصرفية وعدم استقرارها في بعض الاحيان مما ينعكس على طبيعة الاستثمار في الاقتصاد القومي .

ثالثاً :- فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للسياسة النقدية تأثيراً على مؤشرات الاستقرار المصرفي ويتباين هذا التأثير بين المصارف الحكومية والاهلية .

رابعاً :- اهداف البحث

يهدف البحث الى بيان أهمية السياسة النقدية واثرها على الاستقرار المصرفي ومن اهم هذه الاهداف :-


- 1- التأطير النظري الى مفهوم السياسة النقدية وادواتها والنظريات النقدية .
- 2- التأطير النظري الى اهم المؤشرات المصرفية والتي لها علاقة بالاستقرار المصرفي.

خامساً :- اسلوب البحث

تم استخدام الاسلوب الوصفي من خلال الاشارة الى وصف المتغيرات الداخلة في النموذج نظرياً ، كما استخدم الاسلوب الكمي (القياسي) من خلال استخدام برنامج SPSS .

سادساً :- هيكلية البحث

يشتمل البحث على اربعة فصول الاول منهجية البحث ودراسات سابقة اما الفصل الثاني فقد عُقد للجوانب المتعلقة بالسياسة النقدية والمؤشرات المصرفية اما الفصل الثالث (الجانب العملي) والذي يقيس مدى تأثير كل من المتغيرات المستقلة على كل متغير من المتغيرات التابعة والفصل الرابع الاستنتاجات والتوصيات .



المبحث الاول

السياسة النقدية

المبحث الأول

السياسة النقدية

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

تمثل السياسة النقدية أداة رئيسة من أدوات السياسات الاقتصادية العامة ، تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة المالية والتجارية وسياسة الأجور والأسعار للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال تأثيرها في المتغيرات المحورية المكونة لهذا النشاط كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل ويرجع ظهور السياسة النقدية بوصفه مفهوماً محدداً إلى أواخر القرن التاسع عشر والذي بدأ بعد أزمة الكساد الكبير (1929-1933) بسبب عجز النظرية النقدية الكلاسيكية عن معالجة هذه الأزمة إذ يقوم التحليل الكلاسيكي بالتركيز على جانبي الدخل والإنفاق وعدهما الحل المناسب لهذه الأزمة من خلال تحقيق توازن يسبق عرض النقد الذي تحدده السلطة النقدية والطلب عليها من خلال المعاملات والاحتياطات والمضاربة.¹

ثانياً : النظريات المفسرة في السياسات النقدية

1- السياسة النقدية في النظرية الكلاسيكية

انصب اهتمام الكلاسيك على نظرية كمية النقود واثرها على الاسعار ولم يعتنوا بالطلب على النقود لانهم افترضوا حيادية النقود وانها لا تقوم بسوى وظيفة المبادلة لنقل السلع بين المتعاملين في السوق ، وعندئذ اصبح هدف الطلب على النقود هو لغرض انجاز تسوية المدفوعات النقدية نتيجة لعمليات البيع والشراء وليست كمخزن للقيمة ، كما يرى الكلاسيك ان النقود لا تعطي عائداً وان الاحتفاظ بها يترتب عليها تكاليف الفرصة البديلة.² وتستند النظرية الكلاسيكية الى أن معدل سعر الفائدة السوقي تتقلب لجعل المنظمين يريدون استثمار ما تريد العائلات ادخاره ، ان هذه المساواة بين الادخار المرغوب والاستثمار كافية للمحافظة على الانتاج عند مستوى الاستخدام الكامل وهذا ما يعرف بالاقتصاد التلقائي.³ ومن ناحية أخرى يتحدد حجم الإنتاج على وفق الفرضية الكلاسيكية بفعل عوامل حقيقية ، تتمثل بمقدار وسائل الإنتاج الحقيقية المتوافرة في الاقتصاد سواء أكانت طبيعية أم بشرية ، ويكون حجم الإنتاج دائماً عند مستوى الاستخدام الكامل ، وإن أي مستوى دون ذلك ليس له وجود مستندي في بناء فرضيتهم على قانون ساي إذ إن عرض السلع والخدمات يخلق الطلب عليها ، أي أن حجم السلع والخدمات يكون ثابتاً عند مستوى الاستخدام الكامل وفي المدى الطويل فقط ، وبذلك حدد اقتصاديو النظرية الكلاسيكية دور النقود في تسهيل عملية التبادل بين السلع والخدمات الحقيقية ، والتأثير الوحيد للنقود يكون على المستوى العام للأسعار فقط ؛ أما بالنسبة لسعر الفائدة فإن الاقتصاديين الكلاسيك يفترضون أن سعر الفائدة ظاهرة حقيقية وليست نقدية ، وأن الوظيفة الوحيدة لها هي الموازنة بين الادخارات والاستثمارات عند مستوى الاستخدام الكامل ، وفي ظل هذه الافتراضات فإن الوظيفة الوحيدة للنقود هي تسهيل عملية التبادل بين السلع الحقيقية والخدمات ، وبذلك فإن النقود تكون حيادية وليس لها تأثير على مستوى

¹ foryen ، 1995:278

² الجنابي & ارسلان ، 2009: 231

³ القريشي ، 2009: 94

الاستخدام والإنتاج ، والأثر الوحيد لها يكون على المستوى العام للأسعار وعلى أساس حيادية النقود وفقاً للكلاسيك فإن السياسة النقدية هي الأخرى تكون محايدة وينصب دورها في المحافظة على المعروض من النقود من أجل المحافظة على استقرار الأسعار فقط ، إذ إن هدف السياسة النقدية هي المحافظة على استقرار الأسعار وحصرها دون التأثير في النشاط الاقتصادي .¹

2- السياسة النقدية في النظرية الكينزية

إن النظرية الكينزية ترى أن وجود فائض أو عجز فيما يحوزه المجتمع من نقود ينتقل أو يرحل إلى سوق السندات – بمعنى أن ميكانيك انتقال السياسة النقدية يعمل من خلال شراء وبيع السندات – فإن النقديين يرون أن وجود هذا الفائض (أو العجز) سوف ينتقل إلى سوق السلع بالإضافة إلى سوق الأصول المالية – نظراً لأن زيادة كمية النقود سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى زيادة الطلب على اذونات الخزنة والسندات والأسهم العادية . فالكينزيون ينظرون إلى السياسة النقدية المرنة باعتبارها جوهرية للحفاظ على العمالة الكاملة واستقرار الأسعار والنمو الاقتصادي . كما أن الادخار لا يشكل نقطة البدء عند التحليل الكينزي وإنما تكوين رأس المال بواسطة الاستثمار في سلع الإنتاج ، إن الاستثمار هو الذي يحدد الدخل والاستخدام في التحليل الكينزي ولا سيما في المدى القصير ، فإن زيادة بمقدار معين في الاستثمار ستؤدي إلى ارتفاع في الدخل والاستخدام في حالة وجود بطالة وطاقات إنتاجية فائضة .²

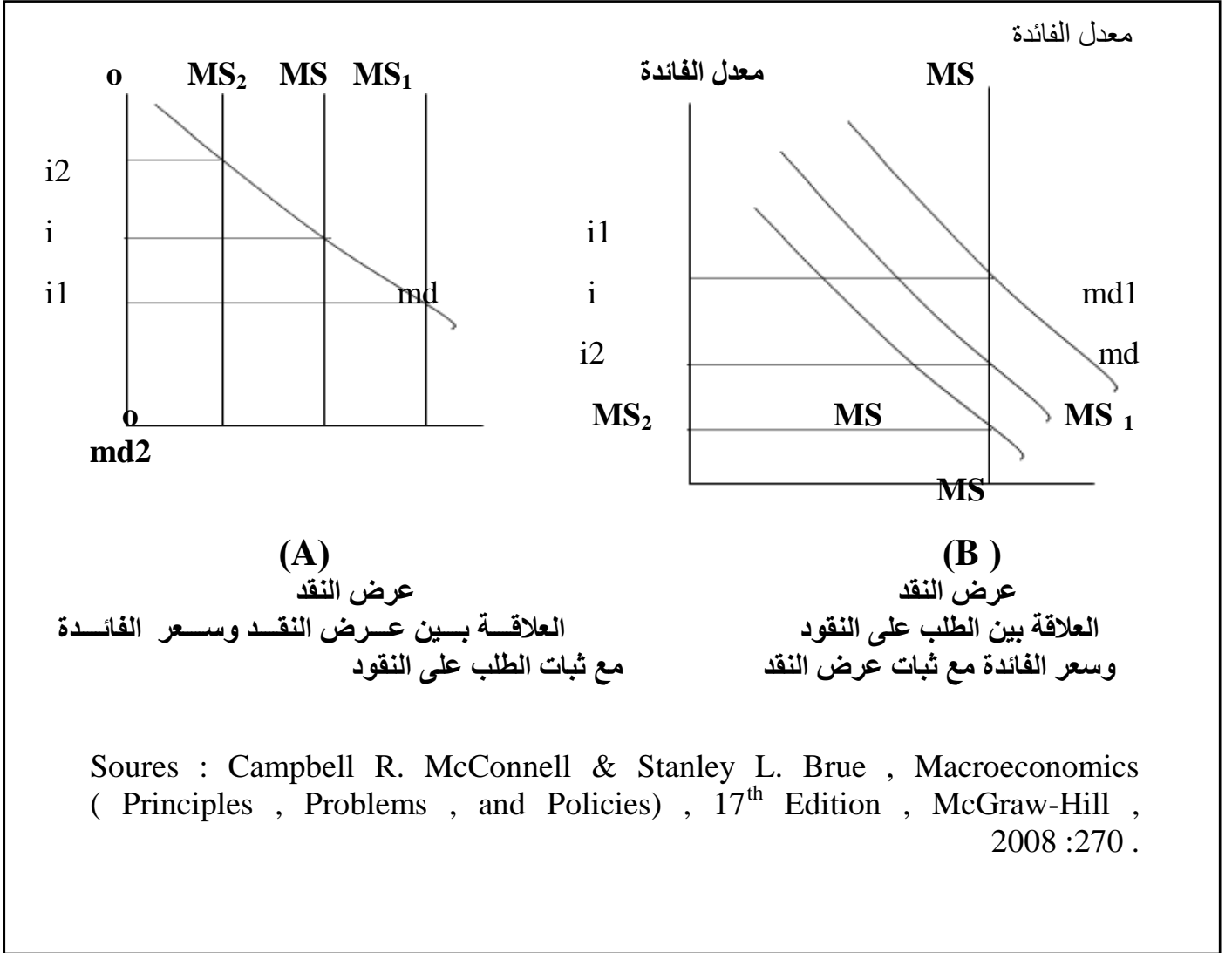
إن كينز لم يهتم بالأثار الناجمة عن عملية الاستثمار على تكوين رأس المال في المدى الطويل ، لكن هذا الاهتمام يأخذ عناية الحكومات . ووسيلة السياسة النقدية هنا هي ضرورة تخفيض سعر الفائدة لتسهيل عملية الاستثمار ، أي إن هدف السياسة النقدية في هذا الصدد سيكون توفير الأموال ، من خلال وفرة الائتمان المصرفي (الائتمان الرخيص) ، بكلفة منخفضة لزيادة وتيرة الطلب على الاستثمار وتسريع عملية تكوين رأس المال باتجاه دفع عملية النمو الاقتصادي إلى الأمام وهنا يكون الطلب على النقود لأغراض التمويل الاستثماري مقدماً على الطلب على النقود لأغراض المعاملات والاحتياط والمضاربة أو السيولة كما عند الكلاسيك . وهكذا نرى أهمية السياسة النقدية في إطار هذا التحليل الكينزي في حين أنه (أهم دور النقود والسياسة النقدية في اقتصاد متقدم كان يعيش ظروف الركود الاقتصادي الشديد) ، وإن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار ويؤدي من خلال عمل المضاعف إلى زيادة الطلب الفعال.³ وخلص التحليل الكينزي أنه كلما كان سعر الفائدة مرتفعاً فإن أثر تغير سعر الفائدة الناجم عن تغير عرض النقد يكون أكبر ما يمكن والعكس صحيح ، وهكذا ينتقل دور وسلوك السياسة النقدية من الدور المحايد كما عند الكلاسيك إلى الدور الفعال والجوهري في التأثير في النشاط الاقتصادي وعبر قناة سعر الفائدة كما في الشكل التالي :-

¹ الجوجاتي ، 2005:16

² Kamerschen , 1998:467

³ McConnell & Brue, 2008:270

الشكل (1) العلاقة ما بين سعر الفائدة وعرض النقود



Soures : Campbell R. McConnell & Stanley L. Brue , Macroeconomics (Principles , Problems , and Policies) , 17th Edition , McGraw-Hill , 2008 :270 .

يلاحظ من الرسم البياني A العلاقة ما بين عرض النقود وسعر الفائدة مع ثبات منحنى الطلب على النقود ، حيث يلاحظ من الرسم A ان نقطة التوازن ما بين عرض النقود والطلب على النقود عندما يتقاطع الطلب على النقود مع منحنى عرض النقود MS فيتحدد السعر التوازني i ، لنفرض ان عرض النقود ارتفع الى MS1 وبقى منحنى الطلب على النقود ثابت فان ذلك سوف يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة الى i 1 في حين نلاحظ عند انخفاض عرض النقود الى MS2 وبقى منحنى الطلب على النقود ثابت فسوف يتقاطع مع منحنى عرض النقود MS2 عند مستوى الفائدة المرتفع i2 وبهذه الحالة قد يطلق بعض الاقتصاديين على النقود في هذه المرحلة بسلةة النقود .

يوضح المنحنى B العلاقة ما بين الطلب على النقود وسعر الفائدة مع ثبات عرض النقود ، حيث يظهر من الرسم ان الطلب على النقود MD يقطع عرض النقود MS عند مستوى سعر الفائدة التوازني i ، وفي حالة انتقال منحنى الطلب على النقود الى اليسار فان ذلك سوف يقطع منحنى MS عند مستوى سعر الفائدة i2 حيث ينخفض سعر الفائدة من i1

الى i_2 . في حين عند انتقال منحنى الطلب الى MD_1 سوف يقطع منحنى MS عند مستوى سعر الفائدة المرتفع i_1 ، وبهذه الحالة سوف يتحرك سعر الفائدة او تكلفة الطلب على النقود مع تغير الطلب عليه فقط بسبب ثبات عرض النقود.¹

القومي ، (ويرى وجود علاقة عكسية بين عرض النقد وسعر الفائدة مسميا ذلك بتأثير السيولة ذلك مع بقاء العوامل الاقتصادية كالدخل ومستوى الاسعار والتضخم المتوقع على حالها اما اذا اثرت زيادة عرض النقد على هذه العوامل الاقتصادية التي لها تأثير على الاقتصاد ، فان زيادة عرض النقد تؤدي الى زيادة اسعار الفائدة) .²

ثالثا: أدوات السياسة النقدية

ويستطيع البنك المركزي في السيطرة والتحكم في عرض النقود ومن ثم احداث تغيرات في اسعار الفائدة من خلال ادوات و وسائل كانت كالآتي :-

1- الادوات المباشرة :

أ- سعر اعادة الخصم:

يمكن تعريف سعر اعادة الخصم هو : الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية وتحويلها الى نقود قانونية في الحال.³

ان تركيز احتياطات المصارف التجارية لدى المصرف المركزي قد زاد من قدرة المصارف المركزية في تقديم الائتمان المصرفي للمصارف التجارية ، وارتبطت وظيفة الملجأ الاخير للإقراض بسياسة سعر الخصم ، إذ تستخدم هذه السياسة للحيلولة دون التقلبات اليومية في اسعار الفائدة عندما تطرا تقلبات غير متوقعة على الاحتياطات المطلوبة .⁴

حيث ان الزيادة في معدل الخصم لا يشجع المصارف التجارية من الحصول على احتياطات إضافية من خلال الإقراض من المصارف المركزية . وذلك بسبب ارتفاع كلفة الحصول على الاموال مما يؤدي الى انخفاض الاموال المعدة للإقراض وارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الطلب على القروض و انخفاض عرض النقود . (سياسة نقدية انكماشية) .⁵

كما يمكن للبنك المركزي تشجيع المصارف على الحصول على قروض اضافية (بتنفيذ سياسة نقدية توسعية) وذلك عن طريق تخفيض معدل الخصم مما يترتب عليه انخفاض تكاليف الحصول على السيولة النقدية اللازمة لزيادة القدرة الائتمانية للمصارف التجارية ، مما يؤدي الى زيادة مقدراتها على خلق الائتمان ومن ثم زيادة القروض المعدة للأسر والشركات وانخفاض اسعار الفائدة ومن ثم زيادة عرض النقود (Hubbard & O' Brien , 2010: 439).

ب - عمليات السوق المفتوحة :

تهدف عمليات السوق المفتوحة كغيرها من الأدوات النقدية إلى التحكم في عرض النقد من خلال " قاعدة بسيطة تقوم على أساس دخول المصرف المركزي مشتر للأوراق المالية في

¹ McConnell & Brue, 2008:270

² الرفاعي و بلعربي ، 2002: 180

³ الدسوقي ، 2010: 60

⁴ paula & William , 2005 :537

⁵ McConnell & Brue , 2005: 274

السوق عندما يرغب في زيادة عرض النقد وبائع لها عندما يرغب في تخفيض عرض النقد " ¹.

إذ يدخل المصرف المركزي كبائع للأوراق المالية في السوق المالي بهدف معالجة الاتجاهات التضخمية من خلال قيامه بسحب العملة من التداول مما يؤدي الى انخفاض الاحتياطيات لدى المصارف التجارية وانخفاض الاموال المعدة للإقراض وارتفاع اسعار الفائدة على القروض مما يؤدي الى انخفاض الطلب على القروض ومن ثم انخفاض عرض النقود (وهذه تسمى سياسة نقدية انكماشية) ².

ج- نسبة الاحتياطي القانوني

من الوسائل أو الأدوات التي تستخدمها السلطة النقدية للتأثير والرقابة على حجم الائتمان تغيير نسبة الاحتياطي القانوني ، فمن المعروف أن السلطة النقدية تلزم المصارف التجارية بالاحتفاظ بنسبة من أرصدها الحاضرة في صورة رصيد دائن لدى المصرف المركزي وتوكل التشريعات للسلطة النقدية حق تغيير هذه النسبة بقرار منها عندما تقتضي الضرورة ذلك ³.

2- الأدوات غير المباشرة:

تستهدف هذه الوسائل التأثير في نوع الائتمان ووجهته وليس في مقاديره بقصد توجيه بعض الأنشطة الاقتصادية وهي تلائم الأوضاع الخاصة التي تتميز بها الاقتصاديات المختلفة ⁴.

وان الهدف من هذه الوسائل هو تخفيض توجيه الائتمان إلى القطاعات الأقل إنتاجية وتحويله إلى المشروعات الإنتاجية بما يساهم في رفع معدلات الإنتاجية ورفع مستوى الدخل القومي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد ، ومن اهم الوسائل النوعية :- ⁵

- أ- الإقناع الأدبي : وهو استخدام اسلوب النصيح والارشاد في سبيل تحقيق أهداف معينة متصلة بالائتمان المصرفي . حيث تقدم هذه النصائح والإرشادات في اجتماعات خاصة مع مسؤولين المصارف التجارية وأثناء الاجتماعات الدورية التي ينظمها المصرف المركزي ، وعن طريق المراسلات والمنشورات .
- ب- تحديد أسعار فائدة مختلفة حسب نوع القروض .
- ج- توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات معينة .

رابعاً : اهمية السياسة النقدية

1- اهمية السياسة النقدية

عندما تقرر اي دولة اتباع اجراءات نقدية (سياسة نقدية) فأنها يجب ان تقرر فيما اذا كانت هذه الاجراءات فيما يتعلق بالسياسة النقدية ستكون لغرض التحكم فقط بالتضخم أو ستؤثر على الانتاج الوطني وعلى حجم البطالة وسعر الصرف وسعر الفائدة .

وعلى الرغم من انه يصعب تفهم الاسباب المنطقية الكامنة خلف انتهاج سياسة نقدية بعينها ، الا ان المتخصصين أو المهتمين الذين يتفحصون القرارات عادة ما يضعون ايديهم على

¹ Smith, 1995:429

² Bilbie & Straub , 2006 : 4

³ Blanchard , 2006 :547

⁴ الدوري و السامرائي، 2006:192

⁵ الزقل ، 2012 : 39

الحقيقة : وهي ان المصرف المركزي ينصب اهتمامه في النهاية على الحفاظ على سلامة المؤسسات المالية ومكافحة التضخم وحماية سعر صرف العملة والحد من معدلات البطالة الزائدة .¹

وعادة ما يضع المصرف المركزي السياسة النقدية والائتمانية ، ويشرف على تنفيذها مراعيًا في ذلك الاهداف العامة للسياسة الاقتصادية ، ومن ثم يقع عليه ادارة النظام المصرفي في البلاد ومراقبته ، لتوليد التدفقات النقدية والائتمانية ، لتحقيق معدل مقبول للنمو الاقتصادي ، مع المحافظة على الاستقرار النقدي والاقتصادي وتحقيق توزيع عادل لكل من الدخل والثروة ، والتأكد من ان الجهاز المصرفي يقع في متناول جميع قطاعات المجتمع التي تستطيع ان تستخدم التمويل المصرفي استخداما منتجا وكفوءا ، وهذه تشكل في مجملها اهداف السياسة النقدية .²

و سوف نستعرض اهم اهداف السياسة النقدية وهي .:

أ- النمو الاقتصادي

ان هدف النمو الاقتصادي هو هدف اساسي للسياسة النقدية ، وان منطلق النمو يأتي من الاستثمار وتحريك الطاقات الانتاجية بشكل مستمر ، وذلك يعني تفعيل الطلب الكلي عن طريق سياسة نقدية توسعية . و اذا افترضنا ان حجم الاستثمار يتأثر بصورة طردية مع نمو حجم القروض المقدمة الى المؤسسات الانتاجية ، الامر الذي يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي وبشكل الذي يحافظ فيه على معدلات تضخم معتدلة .

وتؤثر هذه السياسة على محور هام واحد لمعدل النمو الاقتصادي وهو: (الاستثمار) . ولا يعني معدل اعلى للاستثمار فقط راس مال اكثر لكل عامل ، ولكن ايضا طريق هام يحدث فيه التقدم التكنولوجي ، طالما ان الابتكارات غالبا ما تتجسد في معدلات جديدة ، ويذهب اختراع الة جديدة سدى في خصوص زيادة الانتاجية مالم تستمر الشركات بتركيبها.³

ويمكن تعزيز النمو الاقتصادي من خلال النظريات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الكلي فهناك نظريات تحفز على زيادة الطلب وهي الخاصة بالفكر الكنزي وهذه النظريات تم تطبيقها حتى عهد بداية الثمانينيات حيث كانت اغلب الدول قياداتها مركزية وكان الفكر الاقتصادي الاشتراكي يطبق في كثير من دول العالم وتحل اغلب المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول العالم بالأسلوب الكنزي ولكن مع بداية الثمانينيات بدأت تطبيق افكار ونظريات تتعلق بجانب العرض اي كيف يتم تحفيز العرض الكلي من خلال تخفيض الضرائب على المؤسسات والشركات والوحدات الانتاجية لزيادة ارباحها ومن ثم زيادة الدخول تؤدي الى زيادة الطلب ويؤدي ذلك الى زيادة معدل النمو الاقتصادي .⁴

ب- العمالة المرتفعة

يرتبط هدف التشغيل الذي يمثل الهدف الثاني للسياسة النقدية بهدف تحقيق النمو الاقتصادي ، ولذا فان عدم تحقيق نمو اقتصادي ينعكس سلباً على هدف التشغيل الامر الذي يحمل السياسة النقدية انكاسا يظهر من خلال تزايد معدلات البطالة .

¹ سامو يلسون و هاوس ، 2006 : 564

² Colander ، 2004:671

³ ماير و دوسينبري ، 2002 : 490

⁴⁴ Mishkin ، 2007 : 396

ان تحقيق العمالة المرتفعة في اطار من الاستقرار النقدي يعد في مقدمة اهداف السياسة النقدية . وكل شخص يريد تجنب البطالة الضخمة ، بغض النظر عما اذا كان السرف في ذلك هو التركيز على الشقاء الانساني الذي تخلقه مثل هذه البطالة او على خسارة تبيد الناتج الذي تشير اليه .

ج -استقرار الاسعار

ان المصرف المركزي يدرك اضرار الزيادة المستمرة في المستويات العامة للأسعار ، وهدف استقرار السعر هو من الاهداف الاساسية للسياسة النقدية و هو : المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم .

إذ استمرار التضخم يؤثر على توزيع الدخل والثروة بصفة اساسية بسبب اختلاف الاصول والخصوم التي يمتلكها الافراد . فعندما يقوم الافراد باقتراض النقود ، يبدو الارتفاع الحاد في الاسعار بمثابة مكسب مفاجئ وغير متوقع بالنسبة لهم ¹ .

ان اهمية السياسة النقدية في مكافحة التضخم تكمن في حقيقة التوسع النقدي والمصرفي بما يستهدف تخفيض القدرة الشرائية للمستهلكين، (وذلك عن طريق استخدام ادوات السياسة النقدية) ومن ثم فإن تقييد ذلك التوسع يعني تخفيض القدرة الشرائية وتخفيض الاجهاد على الطاقات الانتاجية مما يؤدي الى تخفيض معدل التضخم ²

¹ Woodford, 2003 : 5
² عبد الحميد ، 2003 : 113



المبحث الثاني
الاستقرار المصرفي

المبحث الثاني

الاطار النظري

اولا : مفهوم الاستقرار المصرفي

لا شك أن ضمان استقرار النظام المالي (المسؤول الأول عن تمويل التنمية) ضروري قبل أي حديث عن النمو الاقتصادي ، واستقرار النظام المصرفي (بوصفه أحد أهم أجزاء النظام المالي) يعد خطوة ضرورية لتحقيق ذلك. ويمكن تعريف الاستقرار المالي : هو العمل على التأكد من قوة وسلاسة عمل جميع مكونات النظام المالي ، مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز مما ينعكس سلبا على الاقتصاد.¹

ومما سبق يمكن فهم الاستقرار المالي من خلال :²

1- استقرار جميع مكونات النظام المالي .

2- استقرار اسواق المال والانشطة المرتبطة به .

3- ومن أهم المؤسسات التي تولى لها عناية خاصة المصارف التجارية لأهميتها وحساسيتها ولتاريخها المرتبط بالأزمات حين وقوعها ، سواء أكانت هي مبعث تلك الازمات أم غيرها .

مما سبق فإن الاستقرار المالي يرتبط بالنظام المالي ومكوناته وانشطته المرتبطة به ، وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية " اسواق المال والمصارف التجارية " ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقق ذلك المصارف المركزية من خلال ادارتها السياسة النقدية التي تنتهجها .

والخصائص الرئيسية لاستقرار النظام المالي الآتي :³

أ- ينبغي للنظام المالي أن يتميز بكفاءة وسلاسة على نقل الموارد من المدخرين إلى المستثمرين.

ب- ينبغي تقويم المخاطر المالية وبأسعار معقولة بشكل دقيق، وينبغي أيضا أن تدار بشكل جيد نسبيا.

ج- يجب أن يكون النظام المالي قادر على استيعاب مريح للمفاجآت الاقتصادية والمالية والصدمات الحقيقية.

وحماية الاستقرار المالي يتطلب تحديد المصادر الرئيسية للخطر ونقاط الضعف مثل عدم الكفاءة في تخصيص الموارد المالية من المدخرين إلى المستثمرين و سوء التسعير أو سوء

¹ Narayanan & Davli , 2004

² بلوافي ، 2008 : 72

³ شيناسي ، 2005 : 2

إدارة المخاطر المالية هذا تحديد المخاطر ونقاط الضعف ضروري لأن رصد الاستقرار المالي ضروري من أجل تجنب الخسائر في المستقبل.¹

أما الاستقرار المصرفي هو بان القيمة السوقية للأصول المملوكة من قبل القطاع المصرفي أكبر من قيمة الديون الكلية ، ويكون القطاع المصرفي في عسرا إذا كانت القيمة السوقية للأصول المملوكة له ليست كافية لسداد الديون الكلية ، بحيث تكون إجمالي الموجودات أصغر من إجمالي الديون²

و لمعرفة درجة استقرار القطاع المصرفي يجب معرفة إجمالي القيمة السوقية للأصول وقيمة الديون . و نتيجة للأزمات المصرفية في مختلف البلدان في السنوات الأخيرة ، كانت هناك دعوات عديدة لإصلاح القطاع المصرفي ، وتعزيز أداء البنوك واستقرارها³.

ثانيا : مؤشرات الاستقرار المصرفي

من أهم المؤشرات الاقتصادية للاستقرار المصرفي هي:-⁴

1- الموجودات

هي مجموعة المنافع المستقبلية المتوقعة أو الحقوق التي حصل عليها المشروع نتيجة لأحداث مالية تمت في الماضي أو الحاضر ، وتعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة مصداقية مؤشرات جودة الموجودات ، كما أن مخاطر العسر المالي في المؤسسات المالية ينتج من نوعية الموجودات وصعوبة تحويلها إلى سيولة . وعادة ما ينظر إلى تقييم جودة الموجودات من خلال مؤشرات مستوى إقراض المؤسسة ومؤشرات مستوى اقتراض المؤسسة .

2- المطلوبات

هو كل حق مالي على المصرف للغير ، وتعد الودائع أهم مصادر لتمويل المصارف وكلما زادت نسبة الودائع تعني تحسن الوضع الاقتصادي للبلاد ، إذ الاستقرار النقدي وثقة الجمهور بالمصارف العاملة مما يعزز الاستقرار المالي .

3- رؤوس الأموال

يعد النمو في رؤوس أموال المصارف من المؤشرات الإيجابية في تعزيز الاستقرار المصرفي ، لكونه يزيد من الرافعة المالية و يعزز قدرتها على مواجهة المخاطر ، و يضمن سلامة و متانة المصارف ويشكل حماية أكبر للمودعين ، و ان المشاريع التنموية الكبيرة تحتاج إلى قروض وتسهيلات نقدية كبيرة لكي تدخل بقوة في السوق لتساهم بشكل فعال في بناء الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المالي .

4- السيولة المصرفية

السيولة مصطلح شائع في لغة المصارف والأسواق المالية ، وهي تعني قدرة المصرف على تلبية أو الإيفاء بالتزاماته بشكل فوري وذلك من خلال تحويل أي أصل من الأصول إلى نقد سائل بسرعة وبدون خسارة فالسيولة إذاً لا تعني تحويل الأصل إلى نقد فقط ، وإنما تحويله إلى

¹ report European, 2012: no

² Jokipii , Monnin , 2013: 3

³ Barth, Caprio Jr., and Levine , 2001:79

⁴ التقرير السنوي للاستقرار المالي، 2010: 18-27

نقد دون أي خسارة ، لأن السيولة ينبغي أن ترتبط بالربحية ، وتتمثل سيولة المصرف في قدرته على تلبية طلبات عملائه المتعلقة بسحب ودائعهم المختلفة أو تقديم التسهيلات اللازمة والأصول لهم والمتمثلة بالنقد السائل في الأوقات التي يرتئونها أو يختارها العملاء . معنى ذلك أن لا تقل القيمة الفعلية للأصول عن جملة خصومه ، وإنما يجب أن تتوفر لدى المصرف أنواع الأصول مما يتيح له مواجهة طلبات المودعين بالدفع باستمرار . وبعبارة أخرى ، فإن من أولى واجبات المصرف وضمن أهدافه وسياسته أن يكون قادرًا أو مستعدًا على الدوام على تأمين سيولة مركزه المالي¹

أو هي ما تحتفظ به المنشأة من الأموال على شكل نقد أو موجودات سريعة التحويل إلى نقد و بدون خسارة من أصل قيمتها ، إذ إن الغرض منها هو الإيفاء بالالتزامات المستحقة أو المترتبة على هذه المنشأة وبدون تأخير . أما السيولة المصرفية الاحتفاظ بموجودات نقدية سائلة فضلًا عن موجودات مالية يغلب عليها صفة السيولة لمواجهة الاحتياجات النقدية الفورية أو العاجلة ويظهر من أعلاه عدم اختلاف بين تعاريف السيولة والسيولة المصرفية إلا فيما يخص الهدف من السيولة ، فالسيولة بشكل عام هي وجود سيولة نقدية تحت اليد أو موجودات قابلة للتحويل إلى سيولة نقدية بسهولة وبكلف معقولة للإيفاء بالتزامات الشركات أو المصارف في المديونية أو الاستثمار أو غيرها من الأمور المناط بها وبناء على ما سبق فإن للسيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي الوقت (أي سرعة تحويل الموجود إلى نقد) والمخاطرة (أي احتمالية هبوط قيمة الموجود المراد تسويله) والكلفة (أي الخسارة أو التضحية المالية التي قد توجد في عملية تنفيذ التحويل الأصل إلى النقد)² .

ب- مؤشر السيولة (نسب السيولة) :

وتستخدم المصارف عدد من المؤشرات لقياس سيولة المصرف وهي:

- 1- نسبه النقدية الى اجمالي الموجودات :
- و تستخرج على وفق المعادلة الآتية :³

$$\text{نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات} = \frac{\text{النقدية / اجمالي الموجودات}}{100} * 100\%$$

تقيس هذه النسبة نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول في المصرف التجاري ، وزيادة هذه النسبة تعني توفر ارصدة نقدية من دون تشغيل لدى المصرف مما يقلل العائد النهائي المتوقع ، ونقص النسبة عن معدلاتها يعني مواجهة المصرف التجاري لآخطار عدة مثل خطر السحب وخطر التمويل .

2- المعدل النقدي :-

يشير هذا المعدل الى قدرة المصرف على تلبية التزاماته من النقدية متوافرة لديه في الصندوق وارصدته لدى المصارف الأخرى ، ويجب عدم الافراط في ارتفاع أو انخفاض هذا المعدل وتقاس بالمعادلة الآتية:⁴

$$\text{المعدل النقدي} = \frac{\text{النقدية / اجمالي الودائع}}{100} * 100\%$$

¹ العلق، 2001: 11

² Howells & Bain 2000: 8

³ فهد ، 2009: 63

⁴ فهد، 2009: 64

3-نسبة السيولة القانونية:-

وتمثل مقياساً لقدرة الاحتياطيات الأولية والاحتياطيات الثانوية على الوفاء بالالتزامات المالية المستحقة على المصرف في مختلف الظروف إذ انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت سيولة المصرف وتتراوح هذه النسبة ما بين 30-35% كحد أقصى في الأنظمة الاقتصادية¹.

نسبة السيولة القانونية = [الموجودات المتداولة / المطلوبات المتداولة] *100%

9- مؤشر الربحية

تعد الربحية في صورة أرباح محتجزة من المصادر الرئيسية لتوليد رأس المال ، ويقوم النظام المصرفي السليم على أكتاف المصارف الرباحة وذات رأس المال الكافي ، لذلك يعرفه (حماد) على انه " المؤشر الكاشف لمركز البنك التنافسي في الأسواق المصرفية ولجودة إدارتها ، وهي تسمح للمصرف بالاحتفاظ بشكل مخاطرة معينة وتوفر وقاء ضد المشكلات القصيرة الأجل"².

ويعرفه البعض من وجهة نظر محاسبية واقتصادية فمن الناحية المحاسبية هو عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية عن التكاليف الكلية خلال مدة معينة ، أما من الناحية الاقتصادية فهو عبارة عن الزيادة في الثروة و التي تتضمن زيادة الإيرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً إليها تكاليف الفرص البديلة³.

إن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في المجالات كافة وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ولا يمكن لأي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجارية على جني الأرباح المعقولة ذلك إن الربحية تعد مؤشراً للكفاءة والاستغلال الأمثل لموارد المصرف وثرواته ، لذلك يتداخل أو يتعارض اعتبار جني الأرباح مع اعتبار السيولة في توجيه سياسة المصرف الواحد في توزيع موارده ، أي إن كلما ازدادت سيولة المصرف تضاءلت مقدراته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات طويلة الأجل ؛ ونجاح المصرف يتوقف في التوفيق بين هذين الاعتبارين من جهة أو إن اتساع نطاق أعمال المصرف يتوقف على مقدار ما يستثمره الأفراد من ثقة في مقدراته على مواجهة طلبات عملائهم فضلاً على ذلك تساهم سيولة المصرف في زيادة مقدراته على جني الأرباح في المدى الطويل من جهة أخرى .

ويتضح من ذلك إن التفاوت في معدلات الربح المصرفي يرجع إلى أمرين ، الأمر الأول : هو اختلاف درجة المخاطرة فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، إذ كلما كانت درجة المخاطرة كبير في نشاط معين كان معدل الربح مرتفعاً وهذا بدوره يؤثر على السيولة المصرفية والعكس صحيح . أما الأمر الثاني فهو اختلاف درجة كفاءة المديرين في النشاط نفسه إذ كلما كان المدير أكثر كفاءة في إدارة وتنظيم منشأته كان معدل الربح مرتفعاً والعكس صحيح⁴. وتكون مؤشرات الربحية المصرفية كالآتي:

1- معدل العائد على حق الملكية :-

¹ Kiso , etal , 2012:665

² حماد ، 2005: 477

³ ابوحماد وقديري، 2005:333

⁴ العلق ، 2001: 117

يعد هذا المعدل من اهم مؤشرات قياس كفاءة استخدام الاموال ، ويعمل المصرف التجاري دائما على زيادته بما يتناسب وحجم الاخطار التي يتحملها مساهمو المصرف . ويوضح هذا المعدل ما تحققه كل وحدة من حقوق الملكية في صافي الارباح التي حققها المصرف . ويحسب على وفق الصيغة الآتية:-¹

$$\text{معدل العائد على حق الملكية} = [\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حق الملكية}] * 100\%$$

2- معدل العائد على الودائع - :

ويستخدم لقياس كفاءة المصرف على توليد الارباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للمصرف التجاري بعد دفع الضرائب . ويحسب وفق الصيغة الآتية :-²

$$\text{معدل العائد على الودائع} = [\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{اجمالي الودائع}] * 100\%$$

3- نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات :-

تبين هذه النسبة الاهمية النسبية لصافي الارباح التي يحققها المصرف التجاري بالنسبة الى اجمالي الايرادات ، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الاداء المالي بالنظر الى زيادة تحقيق معدلات اكبر من الارباح بالنسبة الى اجمالي الايرادات وتحسب وفق الصيغة الآتية :-³

$$\text{نسبة صافي الربح الى اجمالي الايرادات} = [\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{اجمالي الايرادات}] * 100\%$$

10: البيئة المصرفية

تعرف البيئة المصرفية على أنها المحيط الذي تعمل فيه المصارف ، هذا المحيط يتكون من بيئتين ، بيئة خارجية و تنقسم إلى :⁴

1-بيئة خارجية عامة : وتتضمن كافة العوامل التي تقع خارج حدود المصرف ونطاق سيطرة الإدارة ، و التي يتم العمل في إطارها و تؤثر بصورة غير مباشرة على أنشطة المصرف و أدائه.

2-بيئة خارجية خاصة: و يطلق عليها البيئة المباشرة للعمل و تتضمن جميع المنشآت و الأفراد الذين يتعاملون مع المصرف بشكل مباشر و يؤثرون على أدائه، ويتفاعل معها لضمان استمراره و تحقيق أهدافه ، ونظرا لأن تلك البيئة تضم من بين أهم عناصرها أحد الكيانات المؤثرة للغاية على المصرف و هم المنافسون أو المصارف المنافسة ، أطلق عليها البيئة التنافسية باعتبار أن المصرف و منافسيه يتنافسون حول التعامل مع بقية الكيانات الأخرى المكونة للبيئة الخاصة مثل العملاء .

¹ Hemple & Simonson , Coleman , 1994:220

² Kiso , etal , 2012:561

³ Brigham, & Michael , 2005:455

⁴ البغي ، 2005 : 8

المبحث الثالث

طبيعة العلاقة بين السياسة
النقدية والاستقرار المصرفي

المبحث الثالث

طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المصرفي

اولا : اطار العلاقة بين القيمة السوقية و الاستقرار المصرفي

تعتبر السياسة النقدية من اهم ادوات السياسة الاقتصادية باعتبارها اداة فعالة في تحقيق التوازنات الكلية على المستوى الداخلي وحتى على المستوى الخارجي و من اهمها تحقيق الاستقرار المصرفي والتحكم في المستوى العام للأسعار وذلك في ظل تعدد ادواتها المباشرة و غير مباشرة، مع زيادة اثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي بحيث تمارس السياسة النقدية دورها في التأثير على حجم المعروض النقدي بالشكل الذي يلائم الوضع الاقتصادي السائد في الاقتصاد من خلال امتصاص السيولة النقدية الفائضة او حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد، ان الاهمية ليست بحجم الزيادة او النقصان في المعروض النقدي وانما في مدى ملائمة ذلك مع متطلبات النمو الاقتصادي.

تستمد العلاقة بين السياسة النقدية و الاستقرار المصرفي اهميتها من اهمية السياسة النقدية باعتبارها احدى ادوات الضبط في النشاط الاقتصادي، و دورها الفعال في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية الداخلية منها و الخارجية بما فيها قدرتها على التأثير على مستويات الاستقرار النقدي من خلال ادواتها المختلفة خاصة الادوات الكمية، حيث تهدف العلاقة الى ابراز اثر الادوات الكمية للسياسة النقدية والمستخدمه من قبل المصرف المركزي و يتعلق الامر تحديدا بمعدل الاحتياطي القانوني ومعدل اعادة الخصم في التأثير على مستويات الاستقرار.

ثانيا: مفهوم العلاقة بين القيمة السوقية و الاستقرار المصرفي

يعد الاستقرار النقدي والمصرفي الركيزة الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام بما فيه استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف عند مستواه التوازني و انسجام هيكل أسعار الفائدة مع التطورات المحلية والدولية. و من المعروف ان قوة الجهاز المصرفي ومتأنته تعتمد بصورة رئيسية على راس مال المصرف بالإضافة الى نسبة الرافعة المالية وكما كان نسبة راس مال المصرف مرتفع كان هناك امكانية التحكم في الازمات والمخاطر التي تحيط بالاقتصاد القومي وينعكس اثرها على طبيعة عمل المصرف لأنه اذا كانت الرافعة المالية مرتفعة فان حدوث الازمات في الاقتصاد القومي تدفع المودعين في اغلب الاحيان الى سحب مدخراتهم من المصارف مما يخلق خلخلة داخل المصرف وقد يعرضه الى اعلان افلاسه في بعض الاحيان كما حصل في الازمة المالية العالمية عندما اعلنت اكبر المصارف العالمية عن افلاسها وعدم قدرتها على رد ودائع الافراد كون الرافعة المالية كانت مرتفعة جدا لراس المال

1

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يستهدف البنك المركزي تحقيقها في استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر الصرف وخلق هيكل أسعار فائدة ينسجم مع الظروف الاقتصادية المحلية والتطورات الدولية. ويسعى المصرف المركزي إلى تحقيق ذلك من خلال تنظيم نمو السيولة المحلية في الاقتصاد الوطني بما يتناسب وتمويل النشاط الاقتصادي الحقيقي.

ان اهم مكونات الاستقرار الكلي هي التوازن ما بين العرض الكلي والطلب الكلي واستقرار التضخم والمستوى العام للأسعار ومعدل النمو في الانتاج الحقيقي يرافقه معدل نمو مماثل في عرض النقود وعدم وجود فجوات اقتصادية هذا كل ما يتعلق بالاستقرار الكلي اما انعكاسه على النظام المصرفي فانه من الطبيعي فاذا ظهر تضخم في الاقتصاد القومي معنى ذلك ان القوة الشرائية للسيولة النقدية سوف تنخفض ولما لدى المصرف من سيولة نقدية سوف لا تكفي لسد طلبات القروض كما كانت في السابق وهذا ما يؤدي الى ارتفاع في اسعار الفائدة حتى لو ادى ذلك الى سحب الدولة جزء من السيولة عن طريق تغيير الاحتياطي القانوني او رفع سعر الخصم او عرض السندات في السوق لكبح جماح التضخم وهذا يؤثر بطبيعة الحال على استقرار الجهاز المصرفي وكفاءة اداءه وانخفاض ربحيته . وبالعكس في حالة الانكماش الاقتصادي¹

من المعروف ان الاستقرار الكلي للاقتصاد القومي يعني ذلك تحديد سعر الفائدة التوازني على مستوى التوازن الكلي وكذلك استقرار اسعار الصرف والمستوى العام للأسعار وذلك ينعكس على الاستقرار النقدي لدى المصارف وذلك من خلال استقرار معدلات نمو الودائع والاقراض والارباح علاوة على ان الجهاز المصرفي قد ينجز اعماله بكفاءة عالية الاداء نتيجة لعدم وجود مخاطر غير متوقعة في الاقتصاد القومي ، اما اذا حصل ان الجهاز المصرفي غير قادر على استغلال مدخرات الافراد كودائع وتوجيهها الى الاقتصاد الحقيقي او الاستثمار في الاوراق المالية في الاوقات المناسبة قد يخلق عدم تناسق بين طلب الوحدات الانتاجية من القروض والتمويل من خلال سوق الاوراق المالية مما يخلق فجوة في العرض الكلي مقابل الطلب الثابت مما يؤدي الى ظهور التضخم وانعكاسه على المستوى العام للأسعار مما يخلق ازمة اقتصادية ويعزى السبب في هذه الحالة الى عدم كفاءة الجهاز المصرفي لتوفير السيولة في الاوقات المناسبة للوحدات الانتاجية والخدمية²

ثالثاً : اهداف السياسة النقدية لتعزيز الاستقرار المصرفي

تنتهج المصارف المركزية ، كجهات رقابية اطرا رقابية مختلفة ، فبعض المصارف تعتمد الرقابة المباشرة ، وبعضها يعتمد الرقابة غير المباشرة ، والبعض الاخر يعتمد الرقابة المباشرة وغير مباشرة معا . ولكن رغم اختلاف الاطر الرقابية للمصارف المركزية الا انها جميعها ترمي الى ضمان سلامة القطاع المصرفي وتحقيق استقرار القطاع المالي والاقتصادي . ويمكن تحقيق ذلك من خلال جملة من الاهداف يمكن تلخيصها على النحو الاتي :³

1- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي

2- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي

3- حماية المودعين : ويكون ذلك عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الاجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الاموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزاماتها تجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الاصول .

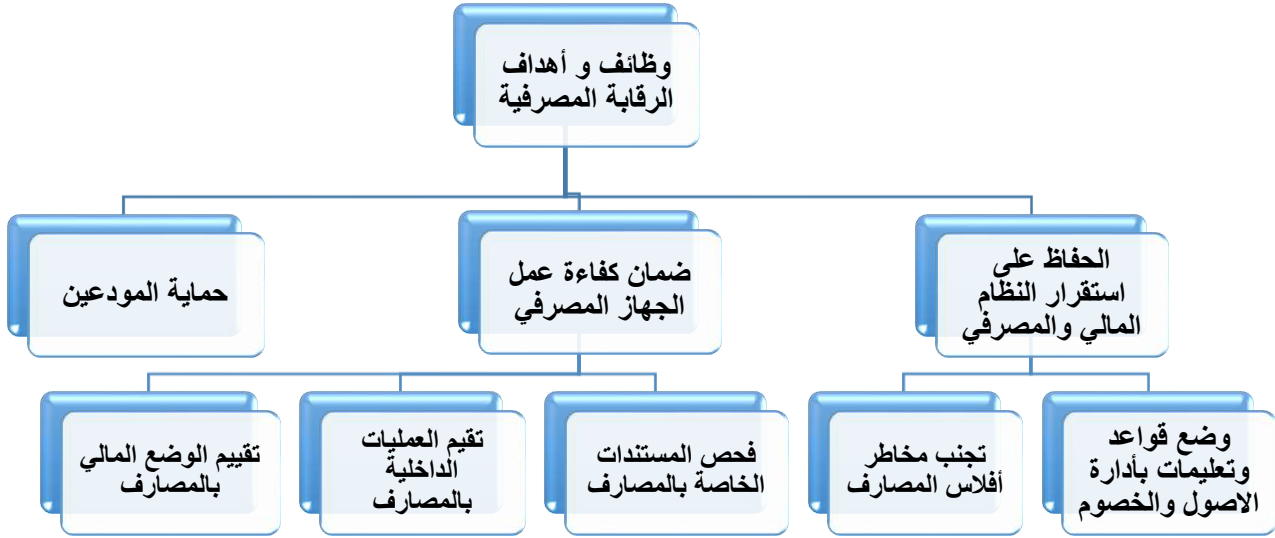
ويمكن توضيح أهداف ووظائف الرقابة المصرفية من خلال الشكل رقم (2)

¹ King & Hammond , 2013:13

² Adrian & Shin , 2008: 35

³ عمر ، 2009 : 7

الشكل (2) أهداف و وظائف الرقابة المصرفية



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المصرف .

رابعاً : الإصلاح المصرفي وعمل السياسة النقدية

ويقوم بهذه الرقابة مدققو حسابات قانونيون خارجيون غير مرتبطين بالإدارة العليا للمصرف إذ يتم تعيينهم بقرار من الهيئة العامة للمساهمين في اجتماعها السنوي العادي . وتمثل رقابة الجهات الرسمية من خلال البنك المركزي إذ يمارس هذه الرقابة بواسطة أجهزة فنية متخصصة وبوسائل وأدوات مختلفة . وتتبع صلاحية البنك المركزي في الرقابة من خلال قانونه الخاص ، وقانون المصارف ، وقانون مراقبة العملة الأجنبية ، وغيرها من الأنظمة والتعليمات والمذكرات والبلاغات الصادرة استناداً الى هذه القوانين . يضاف الى ذلك قيام أجهزة الرقابة المتخصصة في البنك المركزي بجولات تفتيشية وزيارات مفاجئة للمصارف وفروعها ، وطلب تزويد الدائرة المختصة بمراقبة بيانات وكشوفات دورية.

ولكي تكون اصلاحات الانظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب ان تكون جزءا من استراتيجية اكثر شمولا للتغيير والاصلاح الاقتصادي والهيكل للاقتصاد القومي . وتتجسد عملية الاصلاح المالي والمصرفي في عملية التحرير لهذا القطاع ، وذلك لمواكبة التطورات المالية والمصرفية العالمية التي تقوم اساسا على التحرر من القيود والعراقيل ، وزيادة حدة المنافسة بين المصارف واستعمال وسائل تكنولوجية متطورة للاتصالات والمعلومات ، مما يرفع قدرتها على المنافسة الدولية ¹.

وواجهت الكثير من الدول صعوبات اثرت سلبا على ادائها الاقتصادي والذي انعكس بالتالي على جهازها المصرفي ومن ثم على عمل البنك المركزي ومن أهم هذه الصعوبات :- ²

¹ صالح والبصري و عبد النبي ، 2009 : 1

² الدوري و السامرائي ، 2006 : 144

تدخل الحكومات في برامج الائتمان والتي سلبت جزءا كبيرا من مقدرة البنوك المركزية في إدارة الائتمان واثرت على كيفية توزيع التسهيلات الائتمانية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة بحيث لم تؤدي الى التوزيع الامثل .

- 1- اقتراض الحكومات من بنوكها المركزية بشكل متزايد ادى الى ارتفاع معدلات التضخم ، كما أن تحديد مستويات أسعار الفائدة والتي كانت في الغالب منخفضة أدت إلى أن تكون أسعار الفائدة الحقيقية (سعر الفائدة الاسمي - معدل التضخم) سالبة إلى عدم تشجيع الافراد على ايداع أموالهم في المؤسسات المالية وحدثت هجرة خارجية للأموال بحثا عن عائد حقيقي مرتفع وقد أدى ذلك ومن ثم الى انخفاض حجم الأموال المتاحة للتنمية الاقتصادية .
- 2- اتصاف الأسواق المالية بأنها أسواق غير منظمة وغير متطورة . وهذا يؤدي الى عدم الاستجابة لأية تغييرات في السياسة النقدية ، وهذا يعني أن السياسة النقدية في تلك الدول سوف تكون عديمة الفعالية أو منخفضة الفعالية على أكثر تقدير .
- 3- سوء الإدارة : إذ اظهرت نتائج دراسات عديدة على ان انخفاض درجة كفاءة إدارة المصرف وفاعليته كانت السبب الرئيس في معظم الاحوال في تعثر أو فشل المصارف .

نتيجة لهذه الصعوبات في ظل تلك الظروف لجأت كثير من حكومات الدول النامية الى اصلاح انظمتها المالية وتحريرها من القيود المفروضة وذلك ضمن برامجها الخاصة بالإصلاح الاقتصادي ، ويتكون إصلاح الجهاز المصرفي من عنصرين رئيسيين ، العنصر الأول هو إصلاح البنوك المركزية ، والعنصر الثاني هو إصلاح المصارف التجارية أو بمعنى أدق مؤسسات الوساطة المالية التي تقبل الودائع .

بالنسبة لإصلاح البنوك المركزية فهو يتمثل في إعطاء البنوك المركزية حرية أكبر في قراراتها وأداره سياستها النقدية والائتمانية وتعديل التشريعات بما يعمل على زيادة فعالية السياسة النقدية والائتمانية باعتبارها سياسة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة للدولة . هذا بالإضافة إلى إعطاء البنوك المركزية سلطة أكبر في مجال الإشراف على المصارف التجارية للتأكد من سلامة وضعها المالي الذي يعتبر من العناصر الرئيسية في الاستقرار الاقتصادي . أما بالنسبة لإصلاح المصارف التجارية ، فإن محوره يتركز على تقوية ودعم مركزها المالي وخلق بيئة من المنافسة غير الضارة بينها وذلك لتقديم أفضل الخدمات للعملاء والمساهمة الفعالة في النشاط الاقتصادي . ويعد اصلاح الجهاز المصرفي مهم على الصعيد الوطني والعالمي وحتى استقرار الاقتصاد¹ .

ومن اجل تجنب المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي وبحسب ما ورد في لجنة بازل ال 2 و 3 وجود اقسام او ادارات خاصة في المصارف بإدارة المخاطر المصرفية تأخذ على عاتقها رسم سياسة الاصلاح المصرفي وتشخيص الاليات الضرورية والاشراف على المصارف ، ، ولعل من ابرز مهامها العمل على رسم السياسات و وضع المقترحات الضرورية ، ذلك على النحو الاتي :²

- 1- إعادة تقييم عمل النظام المصرفي وفعاليته ، وذلك من خلال تقييم الائتمان وحجمه ودرجة المخاطرة ونسبة السيولة .
- 2- تحسين مستوى الرقابة وتطوير الانظمة المحاسبية بحيث تتصف بالشفافية والوضوح .

¹ Chen , Cheng , 2013:224

² صالح والبصري وعبد النبي ، 2009 : 3

3- استحداث نظام كفوء للتأمين على الودائع في الصناعة المصرفية .

4- إعادة هيكلة القطاع المصرفي عن طريق تشجيع الاندماج بين المصارف وخاصة المصارف الصغيرة منها لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية ومتكاملة بتكلفة تنافسية .

5- اعطاء حرية للمصارف في مجال تحديد رسوم وتعرفة الخدمات المصرفية على اساس تنافسي فيما بينها حتى تتحسن جودة الخدمات المصرفية .

خامساً : آلية انتقال اثار تغيرات السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي

اولاً : سعر اعادة الخصم

المقصود بسعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند منحها القروض وخصم الكمبيالات واوراق مالية اخرى لقاء القروض الممنوحة لها وبعبارة اخرى يمثل سعر الخصم بالنسبة للمصارف كلفة الاموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها لدى البنك المركزي . و تتأثر المصارف التجارية بسعر الخصم فكلما ارتفع سعر الخصم ادى ذلك الى ارتفاع تكاليف خصم الاوراق المالية مما يؤدي الى انخفاض التعامل بها وينخفض الطلب على النقود بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وهذا يؤدي الى ضعف في الحركة المصرفية نتيجة لانخفاض الطلب على القروض وزيادة الودائع مما يقلل ربحية المصرف ، ويؤدي الى تراكم السيولة لدى المصارف التجارية مما ينعكس على الاستقرار المصرفي ، اما اذا انخفض سعر خصم الاوراق المالية يؤدي الى ارتفاع التعامل بها ويرتفع الطلب على النقود بسبب انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي الى زيادة الحركة المصرفية نتيجة لارتفاع الطلب على القروض مما يؤدي الى زيادة ربحية المصارف التجارية مما يعزز الاستقرار المصرفي¹

ثانياً : عمليات السوق المفتوحة

وتعني عمليات السوق المفتوحة دخول البنك المركزي طرفاً في بيع وشراء الاوراق المالية التي تصدرها الدولة قصيرة وطويلة الامد ، وتعد هذه الاداة من اهم ادوات السياسة النقدية واكثرها فاعلية بشرط توفر سوق مالي متطور ، فعندما تتوفر الاسواق المالية المتطورة توصف هذه الاداة بانها اكثر اهمية للسيطرة على عرض النقد وبهدف التأثير في كمية النقود في التداول والاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية ، وبهذه الحالة سوف ينعكس تأثير السياسة النقدية الخاصة بالسوق المفتوحة على السيولة لدى المصارف التجارية ، ففي حالة دخول البنك المركزي كمشتري للأوراق المالية سوف يؤدي ذلك الى زيادة السيولة لدى الافراد والمؤسسات ومن ثم يتم ايداعها لدى المصارف التجارية فترتفع السيولة لديها وتوسع في الاقراض والائتمان ومن ثم تزيد ربحيتها مما يعزز الاستقرار المصرفي ، اما في حالة دخول البنك المركزي بائع للأوراق المالية يؤدي ذلك الى سحب السيولة من الافراد والمؤسسات ومن ثم انخفاض حجم الودائع لدى المصارف التجارية ومن ثم انخفاض حجم السيولة لديها مما يؤدي الى حدوث انخفاض في حجم قروضها المصرفية وانخفاض حجم ارباحها مما ينعكس ذلك على ربحية وسيولة المصارف التجارية و ينعكس على مؤشرات الاستقرار المصرفي².

ثالثاً : تغير نسبة الاحتياطي القانوني

¹ Gorden , 2009 : 211

² Mishkin , 2007 :125

يستخدم البنك المركزي اداة الاحتياطي القانوني بهدف تحقيق اهداف السياسة النقدية من ناحية وكذلك لحماية المصارف التجارية والمودعين من ناحية أخرى ، إذ ان الزام المصارف التجارية بوضع نسبة معينة من الودائع كاحتياطي الزامي لدى البنك المركزي يجعلها لا تتوسع بدرجة كبيرة في منح الائتمان مما يؤثر في السيولة لديها ، وتقوم البنوك المركزية باستخدام اداة الاحتياطي القانوني او تغييره لعلاج المشاكل الاقتصادية ، و تتأثر المصارف التجارية بنسبة الاحتياطي القانوني ، فكلما ارتفع نسبة الاحتياطي القانوني ادى ذلك الى انخفاض السيولة المتوفرة للمصارف التجارية مما يؤدي الى انخفاض التعامل بها وينخفض الطلب على النقود بسبب ارتفاع اسعار الفائدة وهذا يؤدي الى ضعف في الحركة المصرفية نتيجة لانخفاض الطلب على القروض مما يقلل من ربحية المصرف ، مما ينعكس على الاستقرار المصرفي ، اما اذا انخفض نسبة الاحتياطي القانوني يؤدي الى ارتفاع السيولة المتوفرة لدى المصارف التجارية وزيادة التعامل بها ويرتفع الطلب على النقود بسبب انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي الى زيادة الحركة المصرفية نتيجة لارتفاع الطلب على القروض مما يؤدي الى زيادة ربحية وسيولة المصارف التجارية مما ينعكس على مؤشرات الاستقرار المصرفي.¹

¹ Mishkin & Eakins ،2009 :119

الجانب العملي

المبحث الأول

المبحث الأول

السياسة النقدية

تقسم ادوات السياسة النقدية الى ثلاث ادوات.

اولاً: عمليات السوق المفتوحة : تعرف بانها بيع وشراء حوالات الخزينة. يقوم بها البنك المركزي بهدف السيطرة على السيولة من خلال التأثير على الاحتياطيات المصرفية الفائضة ومن ثم التأثير في

مضاعف الائتمان ، فضلاً عن تحقيق هدفها الرئيس المتمثل في امتصاص جزء من السيولة الفائضة في الاقتصاد.

الجدول (1) أدوات السياسة النقدية للمدة (1995-2011) (المبالغ بملايين الدينارين)

السنة	عمليات السوق المفتوحة	سعر إعادة الخصم	نسبة الاحتياطي القانوني	عرض النقد M2
1995	587555	%7.25	%13	773337
1996	899980	%7.25	%27	1084172
1997	949579	%7.25	%27	1242569
1998	1237329	%7.35	%27	1646240
1999	1322842	%7.35	%27	1857406
2000	1533984	%7.35	%27	2214072
2001	1972255	%7.35	%27	238048
2002	2121704	%6.35	%27	3852241
2003	3079474	%6.35	%27	6943725
2004	3234637	%6	%25	11480812
2005	3234637	%7	%25	13228369
2006	1720000	%16	%25	17649646
2007	2875480	%20	%25	24829268
2008	2315780	%15	%25	33192317
2009	1485649	%7	%25	43527047
2010	3741160	%6	%15	58584565
2011	4760260	%6	%15	61639132

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، التقارير السنوية من (2002-

2011)

نلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى (1995-2003) والمدة الثانية (2004-2011) ان السياسة المتبعة في حوالات البنك المركزي مختلفة ، إذ تميزت المدة الاولى بالارتفاع المستمر في حوالات البنك المركزي دليل على ان الحكومة كانت تحتاج الى اموال كثيرة لتمويل الانفاق الحكومي دون الاهتمام بالأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد ، اما المدة الثانية فنلاحظ تذبذباً في حوالات البنك المركزي بالارتفاع والانخفاض وذلك دليل على دراسة الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد من حيث

درجة التضخم ودرجة التأثير في الائتمان والاستثمار وغيرها ، وعلى اساس الاوضاع الاقتصادية السائدة يحدد البنك المركزي السياسة التي سوف يتبعها سواء أكانت توسعية أم انكماشية .

ثانياً: سعر إعادة الخصم

هو سعر الفائدة المعلن و الذي يحدده البنك المركزي على وفق أهداف السياسة النقدية، و يتضح من خلال الجدول السابق رقم (1) بأن البنك المركزي العراقي يحدث تغييرات كبيرة في سعر إعادة الخصم خلال المدة قيد التحليل حيث نلاحظ من الشكل السابق وبالمقارنة ما بين المدة الاولى (1995-2003) والمدة الثانية (2004-2011) ان السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي تختلف وبشكل كبير خلال المديتين ، إذ شهدت المدة الاولى تغييرات طفيفة في سعر إعادة الخصم إذ تم التخفيض مرة واحدة وبنسبة قليلة وهذا دليل الى عدم فاعلية سعر إعادة الخصم خلال المدة الاولى اما المدة الثانية فشهدت تغييرات كبيرة في سعر إعادة الخصم بالارتفاع والانخفاض و باستخدام هذه الاداة للتأثير على حجم الائتمان للجهاز المصرفي و لتحقيق الاستقرار النقدي حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلاد .

ثالثاً : نسبة الاحتياطي القانوني

ان السيطرة على السيولة في الامد القصير تعد بوصلة التدابير للسياسة الأستقرارية التي تسعى اليها السياسة النقدية ، اذ ان هدف خفض التضخم سواء أكان ذلك في الامد القصير أم المتوسط يتطلب سيطرة مالية على متطلبات السيولة وان الحد الأدنى لهذه السيطرة في ظروف مثل الاقتصاد العراقي هي نسبة الاحتياطي القانوني. نلاحظ من الشكل رقم (1) بالمقارنة ما بين المدة الاولى (1995-2003) والمدة الثانية (2004-2011) ان السياسة المتبعة من لدن البنك المركزي تختلف بشكل كبير خلال المديتين ، إذ شهدت المدة الاولى تغييرات طفيفة إذ بقيت نسبة الاحتياطي النقدي القانوني ثابتة بدون اي تغيير من عام 1996 ولغاية عام 2003، اما المدة الثانية فشهدت تغييرات حيث انخفضت من 25% الى 15% وذلك دليل على ان البنك المركزي بدأ باستخدام نسبة الاحتياطي القانوني بحسب الظروف الاقتصادية السائدة للتأثير على عرض النقد والاستثمار والائتمان .

المبحث الثاني

المبحث الثاني

تحليل واقع الاستقرار المصرفي لعينة من المصارف العراقية

اولاً : تحليل الواقع المالي والمصرفي لمصرف الرافدين للمدة (1995- 2011)

مؤشرات الاستقرار المصرفي هي :

1- مؤشرات الربحية

أ- مؤشر نسبة العائد الى حق الملكية

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (2) ان صافي الربح الى حق الملكية 1.1905 في عام 1995 أما في عام 2003 فقد بلغ 1.2641 والمدة المحصورة ما بين 1995 و 2003 شهدت تغيرات في هذا المؤشر إذ وصلت الى اعلى مستوى لها في عام 1999 عندما بلغت حوالي 1.8114 ، وكان ذلك التحسن نتيجة ارتفاع مستوى صافي الربح الذي ارتفع من 2237 مليون دينار عام 1995 الى 8684 مليون دينار عام 1999 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اما في عام 2004 فقد ارتفع مؤشر الربحية الى 1.5102 نتيجة ارتفاع مستوى صافي الربح الى 25513 مليون دينار عام 2004، و تواصل الارتفاع في الاعوام اللاحقه ولكن ما لبث حتى انخفضت هذه النسبة بشكل كبير وذلك لان الايرادات تأثرت في عام 2008، حيث ان حجم الاستثمارات انخفضت من 2100231 مليون دينار لتصل الى 1462044 مليون دينار في عام 2008 و بدأ المؤشر بالارتفاع ليصل الى 5.2723 في عام 2010 والى 5.7822 في عام 2011 وذلك بسبب تحسن صافي الربح.

ب- مؤشر العائد الى الايرادات

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (2) ان العائد الى الايرادات في عام 1995 كان 0.3697 أما في عام 2003 فقد بلغ 0.3156 والمدة المحصورة ما بين 1995 و 2003 المتعلقة بهذا المؤشر شهد تغيرات إذ تراجع في ربحية مصرف الرافدين ، فبعد ان كان 0.3697 عام 1995 انخفضت الى 0.1615 عام 1996 وذلك بسبب انخفاض صافي الربح من 2237 مليون دينار عام 1995 الى 1295 مليون دينار عام 1996 .

المدة الثانية (2004 – 2011) اظهرت بيانات الجدول رقم (2) ان العائد الى الايرادات في عام 2004 بلغت 0.3361 و 0.6898 في عام 2011 . و المدة المحصورة بين 2004 و 2011 شهدت تغيرات فقد ارتفعت الربحية بشكل كبير جدا لتصل الى 0.8217 في عام 2007 وذلك بسبب ارتفاع صافي الربح الى 727333 مليون دينار لعام 2007 بعد ان كانت 65573 مليون دينار. في عام 2008 انخفض مؤشر الربحية الى 0.3879 ، وما لبث ان تحسن صافي الربح ليصل الى 360283 مليون دينار في عام 2011 مما ادى الى ارتفاع المؤشر ليصل الى 0.6898 في عام 2011.

2- مؤشرات السيولة

أ- مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (2) ان النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 1995 كان 0.2912 وتراجع هذا المؤشر تراجعا ملحوظا حيث انخفضت هذه النسبة الى 0.1469 في عام 1996 وبقيت هذه النسبة عند مستوياتها المنخفضة حتى عام 2003 أذ ارتفعت الى 0.2691 وذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات الى 1323962 مليون دينار عام 2003 بعد ان كانت 221132 مليون دينار عام 1996 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (2) ان النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 2004 بلغت 0.1715 وانخفض المؤشر بعد ذلك ليصل الى 0.0535 في عام 2007 وذلك نتيجة ارتفاع حجم النقدية اما بالنسبة للموجودات فلم ترتفع بنفس مقدار الارتفاع في النقدية وبقي المؤشر عند مستويات المنخفضة ليستقر عند 0.0492 في عام 2011.

ب- مؤشر النقدية الى اجمالي الودائع

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (2) ان النقدية الى اجمالي الودائع في عام 1995 قد بلغت 0.3201 و انخفضت هذه النسبة من 0.3201 عام 1995 الى 0.1652 في عام 1996 و تحسنت هذه النسبة عام 2003 لتصل الى 0.3156 وجاءت تلك النتائج نتيجة لتذبذب حجم الودائع والنقدية خلال تلك المدة بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (2) ان النقدية الى اجمالي الودائع في عام 2004 قد بلغت 0.1788 و ارتفع المؤشر ليصل الى 0.8768 في عام 2005 وذلك بسبب ارتفاع حجم النقدية الى 6116846 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 282258 مليون دينار في عام 2004 ، اما الودائع فقد ارتفعت وبنسبة كبيرة لتصل الى 6976145 مليون دينار في عام 2005 بعد ان كانت 1577931 مليون دينار في عام 2004 ، وبقي المؤشر في نسب مرتفعة حتى انخفض في عام 2009 ليصل الى. واستقر المؤشر عند 0.8244 في عام 2011 .

الجدول (2) مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الراجحي للمدة من (1995- 2011)

السنوات	مؤشرات الربحية	مؤشرات السيولة
---------	----------------	----------------

النقدية الى اجمالي الودائع	النقدية الى اجمالي الموجودات	العائد الى الايرادات	العائد الى حق الملكية	
0.3201	0.2912	0.3697	1.1905	1995
0.1652	0.1469	0.1615	0.5879	1996
0.2059	0.1891	0.2534	1.2430	1997
0.1656	0.1494	0.1873	1.1264	1998
0.1619	0.1485	0.2694	1.8114	1999
0.1751	0.1620	0.3638	1.8040	2000
0.1691	0.1582	0.3505	1.4808	2001
0.1551	0.1483	0.3442	1.6446	2002
0.3156	0.2691	0.3156	1.2641	2003
0.1788	0.1715	0.3361	1.5102	2004
0.8768	0.0314	0.4525	1.5405	2005
0.6669	0.0296	0.7794	8.1354	2006
0.8639	0.0535	0.8217	9.7328	2007
0.8782	0.0660	0.3879	2.0650	2008
*0.8134	*0.0468	*0.6664	*5.0686	2009
*0.8292	*0.0466	*0.6773	*5.2723	2010
*0.8244	*0.0492	*0.6898	*5.7822	2011

المصدر : من اعداد الطالبية بالاعتماد على بيانات المصرف .

و نلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى (1995-2003) و المدة الثانية (2004-2011) نجد ان معدل نمو الربحية في المدة الثانية كان اكبر من المدة الاولى ، إذ كان معدل نمو العائد الى حق الملكية في المدة الاولى 0.75% و ارتفع في المدة الثانية الى 21% ، بالنسبة معدل نمو العائد الى الايرادات كان -2% في المدة الاولى بينما اصبح 10% في المدة الثانية وهذا يدل على التحسن الكبير في عوائد وربحية مصرف الرافدين خلال المدة الثانية ، اما مؤشر السيولة إذ بلغت نسبة نمو النقدية الى اجمالي الموجودات في المدة الاولى -0.98% بينما انخفض معدل النمو في المدة الثانية الى -16% ، اما معدل نمو النقدية الى اجمالي الودائع بلغت 24% خلال المدة الثانية مقارنة مع المدة الاولى إذ بلغت -0.17% مما يدل على ارتفاع مؤشر السيولة لمصرف الرافدين خلال المدة الثانية اكثر من المدة الاولى.

ثانياً: تحليل الواقع المالي و المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة (1995- 2011)

مؤشرات الاستقرار المصرفي هي :

1- مؤشرات الربحية

أ- مؤشر نسبة العائد الى حق الملكية

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (3) نسبة العائد الى حق الملكية في عام 1995 بلغ 0.301 بينما بلغت في عام 2003 هي 0.1846، إذ اظهر هذا المؤشر ارتفاعا متذبذبا، إذ ارتفع من 0.301 في عام 1995 الى 0.45 في عام 1999، للزيادة الحاصلة في صافي الربح من 86 مليون الى 756 مليون دينار ليستقر عند 0.1846 في عام 2003 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (3) نسبة العائد الى حق الملكية في عام 2004 بلغت 0.1127 ونلاحظ انخفاض نسبة المؤشر بسبب زيادة حقوق الملكية التي بلغت 12549 مليون دينار في عام 2004، و بقيت النسبة منخفضة حتى عام 2010 إذ ارتفعت لتصل الى 0.1474 نتيجة ارتفاع صافي الربح الى 13934 مليون دينار و انخفض صافي الربح مرة اخرى الى 7979 مليون دينار في عام 2011 مما ادى الى انخفاض المؤشر الى 0.0590 .

ب- مؤشر العائد الى الايرادات

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (3) نسبة العائد الى الايرادات في عام 1995 بلغت 0.3496 ، وارتفعت النسبة الى 0.6703 في عام 1997 بسبب ارتفاع صافي الربح من 86 مليون دينار عام 1995 ليصل الى 248 مليون دينار في عام 1997، ثم عادت النسبة بالانخفاض المتذبذب من جديد وبلغت الى 0.5301 في عام 2002 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (3) نسبة العائد الى الايرادات في عام 2004 بلغت 0.468 ثم انخفضت النسبة الى ادنى مستوى لها عام 2007 الى 0.1115 و لكن بدا بالتحسن ليستقر عند 0.5882 عام 2011 .

2- مؤشرات السيولة

أ- مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات

ب- المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (3) نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 1995 بلغت 0.51 وفي عام 2003 بلغت 0.2671 وانخفض هذا المؤشر من 0.5108 في عام 1995 الى 0.2527 ، وارتفع النقدية الى 5839 مليون دينار في عام 1999 مما ادى الى ارتفاع المؤشر الى 0.3318 وبعد ذلك عاد المؤشر لينخفض مرة اخرى 0.2289 في عام 2002 وذلك بسبب ارتفاع النقدية الى 9770 مليون دينار .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (3) نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 2004 بلغت 0.2649 ، لكنه شهد ارتفاعا حادا ليصل الى 0.6988 عام 2005 بسبب الارتفاع الكبير لحجم النقدية في الصندوق

الى 108726 مليون دينار و ارتفع المؤشر بعد سلسلة من الانخفاضات ليستقر عند 0.4402 في عام 2011 .

ب- مؤشر النقدية الى اجمالي الودائع

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (3) بلغت نسبة النقدية الى اجمالي الودائع 0.5883 عام 1995 واستمر بتقلبات طفيفة بالارتفاع والانخفاض ليصل الى 0.6258 في عام 1999 وذلك بسبب ارتفاع النقدية الى 5839 مليون دينار في عام 1999 مقارنة مع 1998 والتي بلغت 3335 واستقرت في عام 2003 عند 0.6041 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (3) نسبة النقدية الى اجمالي الودائع بلغت 0.5861 عام 2004 ، لكنه شهد ارتفاعا كبيرا ليصل الى 1.2879 عام 2005 و استمر المؤشر بالانخفاض المتذبذب الى ان عاود الارتفاع مرة اخرى ليستقر عند 1.3055 عام 2011 وذلك نتيجة الارتفاع الكبير في النقدية الى 108924 مليون دينار .

جدول (3) مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف التجاري العراقي للمدة من (1995- 2011)

السنوات	مؤشرات الربحية		مؤشرات السيولة	
	العائد الى حق الملكية	العائد الى الايرادات	النقدية الى اجمالي الودائع	النقدية الى اجمالي الموجودات
1995	0.3017	0.3496	0.5883	0.5108
1996	0.3964	0.6202	0.4006	0.2527
1997	0.3568	0.6703	0.5282	0.3160
1998	0.3583	0.5261	0.4383	0.2495
1999	0.4580	0.6522	0.6258	0.3318
2000	0.4151	0.6172	0.4231	0.2203
2001	0.3700	0.5865	0.5193	0.2584
2002	0.2882	0.5301	0.4470	0.2289
2003	0.1846	0.5363	0.6041	0.2671
2004	0.1127	0.4684	0.5861	0.2649
2005	0.0264	0.3469	1.2879	0.6988
2006	0.0329	0.1760	0.4040	0.1935
2007	0.0368	0.1115	0.4067	0.1842
2008	0.0635	0.1654	0.5460	0.2383
2009	0.0509	0.2666	0.2666	0.1112
2010	0.1474	0.8746	0.5329	0.2095
2011	0.0590	0.5882	1.3055	0.4402

المصدر : من اعداد الطالبية بالاعتماد على بيانات المصرف .

و نلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى (1995-2003) والمدة الثانية (2004-2011) نجد ان معدل نمو العائد الى حق الملكية في المدة الاولى -6% بينما كانت معدل النمو المدة الثانية بلغت -8% ، اما معدل نمو العائد الى الايرادات بلغ 5% في المدة الاولى بينما بلغت 3% في

المدة الثانية مما نجد انخفاض معدل النمو خلال المدة الممتدة من 2004 الى 2011 وهذا يدل على انخفاض في عوائد وربحية المصرف خلال المدة الثانية ، اما مؤشر السيولة إذ بلغت نسبة نمو النقدية الى اجمالي الموجودات في المدة الاولى -0.07% بينما ارتفع معدل النمو في المدة الثانية الى 07% ، اما معدل نمو النقدية الى اجمالي الودائع بلغت 0.33% خلال المدة الثانية مقارنة مع المدة الاولى إذ بلغت 12% مما يدل على ارتفاع مؤشر السيولة لمصرف التجاري العراقي خلال المدة الثانية اكثر من المدة الاولى .

ثالثاً : تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد للمدة (1995- 2011)

مؤشرات الاستقرار المصرفي هي :

1- مؤشرات الربحية

أ- مؤشر نسبة العائد الى حق الملكية .

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (4) ان نسبة العائد الى حق الملكية في عام 1995 بلغت 0.5443 وانخفض الى 0.2684 في عام 1998 وذلك بسبب ارتفاع حق الملكية وبشكل كبير ليصل الى 637 مليون دينار بعد ان كان 299 مليون دينار في عام 1997 وانخفض المؤشر مرة اخرى الى 0.1610 في عام 2003 بسبب ارتفاع حجم النقدية الى 37041 مليون دينار بعد ان كانت 6748 مليون دينار في عام 2002 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (4) ان مؤشر العائد الى حق الملكية في عام 2004 بلغت 0.2971 ، وانخفض المؤشر بشكل كبير الى 0.0424 في عام 2005 بسبب انخفاض صافي الربح الى 2371 مليون دينار بعد ان كانت 2863 مليون دينار ولكن ما لبثت ان عاود الارتفاع ليستقر عند 0.1788 في عام 2011 نتيجة ارتفاع صافي الربح الى 24972 مليون دينار بعد ان كانت 16211 مليون دينار في عام 2010 .

ب- مؤشر العائد الى الايرادات

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (4) ان نسبة العائد الى الايرادات في عام 1995 بلغت 0.5349 وانخفض المؤشر ليصل الى 0.4146 عند عام 2000 بسبب ارتفاع حجم الايرادات الى 1534 مليون دينار في ذلك العام بعد ان كانت 848 مليون دينار في عام 1999 ، ثم سجلت انخفاضا وصل الى 0.2414 لعام 2003 وذلك بسبب انخفاض حجم الارباح في ذلك العام الى 603 مليون دينار بعد ان كان بنحو 1017 مليون دينار في عام 2002 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (4) ان مؤشر العائد الى الايرادات في عام 2004 بلغت 0.47، واستمر المؤشر بالتذبذب الى ان وصل الى اعلى مستوى له عام 2007 ليصل الى 0.69 بسبب ارتفاع صافي الربح الى 22496 مليون دينار بعد ان كان 9694 مليون دينار عام 2006 و انخفاض ليستقر عند 0.4498 في عام 2011 .

2- مؤشرات السيولة

أ- مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (4) ان نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات 0.2097 في عام 1995 اما عام 2003 شهد ارتفاعا كبيرا في النسبة لرغبة المصرف في مواجهة الظروف غير الطبيعية في ذلك العام من خلال زيادة حجم النقد في الصندوق الى 37041 مليون دينار بعد ان كانت 6748 مليون دينار عام 2002 ، مما ادى الى ارتفاع المؤشر الى 0.5613 في عام 2003 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (4) ان مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت 0.2643 عند عام 2004 نتيجة انخفاض النقدية الى 16359 مليون دينار بعد ان كانت 37041 مليون دينار في عام 2003 ، ولكن ارتفع المؤشر عام 2005 ليصل الى 0.5130 نتيجة ارتفاع النقدية الى 163194 مليون دينار ، واستمر المؤشر بالتذبذب بالارتفاع والانخفاض ليستقر عند 0.5225 في عام 2011 .

ب- مؤشر النقدية الى اجمالي الودائع

المدة الاولى (1995 – 2003)

اظهرت بيانات الجدول رقم (4) ان نسبة النقدية الى اجمالي الودائع بلغت 0.2419 في عام 1995 و شهدت ارتفاعا حادا في النسبة حيث وصلت الى 0.93 عام 2003 نتيجة ارتفاع النقد في الصندوق بشكل كبير ليصل الى 37041 مليون دينار بسبب الاوضاع السياسية بعد ان كان 6748 مليون دينار في عام 2002 .

المدة الثانية (2004 – 2011)

اظهرت بيانات الجدول رقم (4) ان مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات بلغت 0.3338 في عام 2004 بسبب التراجع الذي حصل في النقدية وارتفاع حجم الودائع الى 49006 مليون دينار ، وما لبثت حتى ارتفع المؤشر ليصل الى 0.7738 في عام 2006 وذلك نتيجة ارتفاع النقدية الى 187524 مليون دينار بعد ان كانت 163194 مليون دينار واستمر بالتذبذب الطفيف ليستقر عند 0.6540 في عام 2011 .

جدول (4) مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف بغداد للمدة (1995 – 2011)

السنوات	مؤشرات السيولة		مؤشرات الربحية	
	النقدية الى اجمالي الودائع	النقدية الى اجمالي الموجودات	العائد الى الايرادات	العائد الى حق الملكية
1995	0.2419	0.2097	0.5349	0.5443
1996	0.2609	0.2212	0.3568	0.4174
1997	0.3648	0.3271	0.4336	0.4481
1998	0.4099	0.3031	0.3196	0.2684
1999	0.1825	0.1502	0.3408	0.2811
2000	0.1617	0.0989	0.4146	0.3150
2001	0.2714	0.1645	0.2888	0.3009
2002	0.2317	0.1487	0.3115	0.3043
2003	0.9398	0.5613	0.2414	0.1610
2004	0.3338	0.2643	0.4734	0.2971
2005	0.6630	0.5130	0.2480	0.0424
2006	0.7738	0.5661	0.5478	0.1629
2007	0.6299	0.4424	0.6974	0.2955
2008	0.5064	0.3770	0.5011	0.2351
2009	0.7219	0.5954	0.4597	0.1705
2010	0.7106	0.5949	0.3989	0.1364
2011	0.6540	0.5225	0.4498	0.1788

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات المصرف .

و نلاحظ من الشكل السابق و بالمقارنة ما بين المدة الاولى (1995-2003) والمدة الثانية (2004-2011) إذ بلغ العائد الى حق الملكية في المدة الاولى -14% بينما بلغت في المدة الثانية -7% ، اما مؤشر العائد الى الايرادات في المدة الثانية بلغ -0.72% بينما كان معدل النمو في المدة الاولى -9% وهذا يدل على انخفاض في عوائد وربحية مصرف بغداد خلال المدة الثانية ، اما مؤشر السيولة إذ بلغت النقدية الى اجمالي الموجودات في المدة الاولى 13% بينما المدة الثانية بلغت 10% ، اما معدل نمو النقدية الى اجمالي الودائع في المدة الاولى 18% بينما المدة الثانية بلغت 10% ، وهذا يدل على انخفاض في مؤشر السيولة لمصرف بغداد في المدة الثانية

رابعاً : تحليل مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة (2004-2011)

مؤشرات الاستقرار المصرفي هي :

1- مؤشرات الربحية

أ- مؤشر نسبة العائد الى حق الملكية

اظهرت بيانات الجدول رقم (5) ان نسبة العائد الى حق الملكية في عام 2004 بلغت 2.1054 و انخفض المؤشر في عام 2007 الى 0.0345 وذلك نتيجة ارتفاع النقدية الى 400733 مليون دينار وبقي المؤشر منخفض ليستقر عند 0.0132 في عام 2011 .

ب- مؤشر العائد الى الايرادات

اظهرت بيانات الجدول رقم (5) ان نسبة العائد الى الايرادات في عام 2004 بلغت 0.88 وانخفض ليصل الى 0.0396 في عام 2007 نتيجة ارتفاع النقدية الى 400733 مليون دينار بعد ان كان 182593 مليون دينار في عام 2006 ، وتحسن المؤشر في عام 2009 ليصل الى 0.2024 وذلك بسبب انخفاض النقدية الى 121041 مليون دينار بعد ان كانت 959960 مليون دينار وبقي المؤشر منخفض ليستقر عند 0.04 في عام 2011 .

2- مؤشرات السيولة

أ- مؤشر النقدية الى اجمالي الموجودات

اظهرت بيانات الجدول رقم (5) ان نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 2004 بلغت 0.7365 وانخفضت الى 0.4844 في عام 2006 نتيجة انخفاض النقدية الى 182593 مليون دينار ، وانخفض المؤشر الى ادنى مستوى في عام 2010 الى 0.0250 بسبب انخفاض النقدية الى 17035 مليون دينار بعد ان كانت 121041 مليون دينار في عام 2009 .

ب- مؤشر النقدية الى اجمالي الودائع

اظهرت بيانات الجدول رقم (5) ان نسبة النقدية الى اجمالي الموجودات في عام 2004 بلغت 1.2214 وانخفض المؤشر الى 0.8954 في عام 2006 نتيجة انخفاض النقدية الى 182593 مليون دينار ، وانخفض المؤشر الى ادنى مستوى في عام 2010 الى 0.0374 بسبب انخفاض النقدية الى 17035 مليون دينار بعد ان كانت 121041 مليون دينار في عام 2009 .

جدول (5) مؤشرات الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل للمدة (2004 - 2011)

السنوات	مؤشرات الربحية		مؤشرات السيولة	
	العائد الى حق الملكية	العائد الى الايرادات	النقدية الى اجمالي الموجودات	النقدية الى اجمالي الودائع
2004	2.1054	0.8838	0.7365	1.2214
2005	0.2186	0.6298	0.5923	1.0625
2006	0.2370	0.4582	0.4844	0.8954
2007	0.0345	0.0396	0.5734	1.1869
2008	0.2529	0.1573	0.6393	1.3239
2009	0.3715	0.2024	0.1292	0.1674
2010	0.0162	0.0190	0.0250	0.0374
2011	0.0132	0.0466	0.0395	0.0641

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المصرف .

نلاحظ من الشكل السابق تراجع مؤشر الربحية إذ انخفض العائد الى حق الملكية بلغ معدل النمو -51% اما العائد الى الايرادات فبلغ مؤشر النمو -34% وهذا يدل على انخفاض في عوائد وربحية مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل خلال السنوات الاخيرة ، اما مؤشر السيولة فبلغ معدل نمو النقدية الى

اجمالي الموجودات -34% ، اما النقدية الى اجمالي الايرادات فبلغت -34% ، مما يدل على تراجع مؤشر سيولة مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل خلال السنوات الاخيرة .

المبحث الثالث

المبحث الثالث

قياس و تحليل أثر السياسة النقدية في مؤشرات الاستقرار المصرفي (لعينة من المصارف العراقية) للمدة (1995-2011)

اولاً : وصف طبيعة متغيرات النموذج

1 - المتغيرات المستقلة (الثابتة)

وهي أدوات السياسة النقدية والتي تستخدم لقياس مدى تأثيرها على الاستقرار المصرفي و هي كالآتي:-

أ- X1 : تمثل عمليات السوق المفتوحة.

ب- X2 : تمثل سعر إعادة الخصم.

ج- X3 : تمثل نسبة الاحتياطي القانوني.

2- المتغيرات التابعة

وهي بعض مؤشرات و فقرات الميزانية للمصارف التجارية وهي :-

أ - Y1 : مجموع الموجودات.

ب- Y2 : مجموع الودائع.

ج- Y3 : مجموع القروض.

د- Y4 : مجموع الاستثمارات.

هـ - Y5 : مؤشر الربحية.

و - Y6 : مؤشر السيولة.

ثانياً: وصف العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة

أ- علاقة (X1 : تمثل عمليات السوق المفتوحة) مع مؤشرات الاستقرار المصرفي : ترتبط عمليات السوق المفتوحة بعلاقة طردية مع الودائع وبالعلاقة عكسية مع كل من الموجودات والقروض والاستثمارات ومؤشر الربحية ومؤشر السيولة .

- ب- علاقة (X2 : تمثل سعر إعادة الخصم) مع مؤشرات الاستقرار المصرفي : ويرتبط سعر إعادة الخصم بعلاقة طردية مع الودائع وبالعلاقة عكسية مع كل من الموجودات والقروض والاستثمارات ومؤشر الربحية ومؤشر السيولة .
- ج- علاقة (X3: تمثل نسبة الاحتياطي القانوني) مع مؤشرات الاستقرار المصرفي : ويرتبط نسبة الاحتياطي القانوني بعلاقة طردية مع الودائع وبالعلاقة عكسية مع كل من الموجودات والقروض والاستثمارات ومؤشر الربحية ومؤشر السيولة .

ثالثاً: قياس و تحليل اثر تغيرات ادوات السياسة النقدية على الاستقرار المصرفي (لعينة من المصارف العراقية)

باستخدام برنامج SPSS (17 virginal V.) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع (F distribution) وبتطبيق MANOVA Table (تحليل التباين المتعدد) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات (GLM- Multivariate Procedure) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي وبعتماد درجة معنوية 0.10 اذ تم التوصل الى النتائج. و نتبع هذه الخطوات للمصارف عينة الدراسة.

اولا : مصرف الرافدين

يوضح الجدول رقم (6) بيانات مصرف الرافدين و تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة .

جدول (6) P. Value (sig) لمصرف الرافدين

المتغيرات التابعة	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
المتغيرات المستقلة						
X1	0.529	0.631	0.983	0.395	0.351	0.173
X2	0.725	0.116	0.204	0.476	0.053	0.286
X3	0.585	0.729	0.662	0.420	0.787	0.409

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة (X3 ، X2 ، X1) على المتغيرات التابعة (Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6) ومن خلال الفروض السابقة نجد ان درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع والتي تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10. نلاحظ ان جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي ضعيف على المتغيرات التابعة ، إذ كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 ، ما عدا X2 (سعر إعادة الخصم) تؤثر على Y5 (مؤشر الربحية) حيث ان تأثير معنوي بمقدار 0.053 وهي اصغر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية القبول لهذا المتغير ، أما

بالنسبة لباقي المتغيرات فإن درجة المعنوية اكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بضعف اثر السياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مصرف الرافدين .

ثانيا : المصرف التجاري العراقي

يوضح الجدول رقم (7) بيانات المصرف التجاري و تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول (7) P. Value (sig) لمصرف التجاري العراقي

المتغيرات التابعة \ المتغيرات المستقلة	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
X1	0.382	0.239	0.088	0.726	0.165	0.073
X2	0.448	0.392	0.066	0.192	0.564	0.262
X3	0.485	0.292	0.100	0.611	0.009	0.974

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة (X1 ، X2 ، X3) على المتغيرات التابعة (Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6) ومن خلال الفروض السابقة نجد درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع إذ تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10 حيث نلاحظ من الجدول ان أكثر المتغيرات المستقلة ليس لها تأثير معنوي على المتغيرات التابعة ، ما عدا X1 (عمليات السوق المفتوحة) تؤثر على Y3 (مجموع القروض) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.088 و X1 تؤثر على Y6 (مؤشر السيولة) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.073 ، و X2 (سعر إعادة الخصم) تؤثر على Y3 (مجموع القروض) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.066 و كذلك X3 (نسبة الاحتياطي القانوني) تؤثر على Y5 (مؤشر الربحية) إذ ان تأثير معنوي بمقدار 0.009 و X3 (نسبة الاحتياطي القانوني) تؤثر على Y3 (مجموع القروض) إذ لها تأثير معنوي بمقدار 0.10 و هي جميعها اصغر و مساوية من 0.10 وتقبل فرضية القبول ، اما باقي المتغيرات فقد كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بضعف تأثير السياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مصرف التجاري العراقي .

ثالثاً : مصرف بغداد

يوضح الجدول رقم (8) بانات مصرف بغداد و تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول (8) P. Value (sig) لمصرف بغداد

المتغيرات التابعة	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
المتغيرات المستقلة						
X1	0.757	0.773	0.426	0.948	0.173	0.269
X2	0.768	0.792	0.883	0.682	0.762	0.641
X3	0.723	0.716	0.909	0.516	0.814	0.863

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة (X3 ، X2 ، X1) على المتغيرات التابعة (Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6) ومن خلال الفروض السابقة نجد ان درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع إذ تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10 و نلاحظ من الجدول في أعلاه ان جميع المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي ضعيف على المتغيرات التابعة إذ كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية العدم القائلة بضعف وجود تأثير للسياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مصرف بغداد .

رابعاً : مصرف الوركاء للاستثمار والتمويل

باستخدام برنامج SPSS (virginal V. 17) لمقارنة تأثير المتوسطات باستخدام توزيع F distribution وبتطبيق MANOVA Table (تحليل التباين المتعدد) وتم اعتماد نموذج الخطي المتعدد المتغيرات (GLM- Multivariate Procedure) وتم تطبيق ذلك بواسطة الحاسوب الالي وبعتماد درجة معنوية 0.10 إذ تم التوصل الى النتائج الاتية فيما يتعلق بمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل .

يوضح الجدول رقم (9) تأثير كل من المتغيرات المستقلة على واحد او اكثر من المتغيرات التابعة

جدول (9) P. Value (sig) لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل

المتغيرات التابعة	Y1	Y2	Y3	Y4	Y5	Y6
المتغيرات المستقلة						
X1	0.779	0.371	0.953	0.118	0.132	0.058
X2	0.764	0.752	0.471	0.380	0.005	0.227
X3	0.811	0.658	0.789	0.113	0.433	0.059

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج SPSS

يوضح الجدول في أعلاه درجة المعنوية للمتغيرات المستقلة (X1 ، X2 ، X3) على المتغيرات التابعة (Y1 ، Y2 ، Y3 ، Y4 ، Y5 ، Y6) ومن خلال الفروض السابقة نجد درجة المعنوية لكل متغير مستقل على كل متغير تابع إذ تحدد مدى قبول الفرضية أو رفضها عند درجة معنوية 0.10 كما هو واضح من الجدول في أعلاه ان اكثر المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي ضعيف على المتغيرات التابعة ، إذ كانت درجة المعنوية أكبر من 0.10 ، ما عدا X1 (عمليات السوق المفتوحة) تؤثر على Y6 (مؤشر السيولة) إذ كان التأثير معنوي بمقدار 0.058 و X2 (سعر إعادة الخصم) تؤثر على Y5 (مؤشر الربحية) إذ ان تأثير معنوي بمقدار 0.005 و عدا X3 (نسبة الاحتياطي القانوني) تؤثر على Y6 (مؤشر السيولة) إذ كان التأثير معنوي بمقدار 0.059 وكلها اصغر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية القبول للثلاثة متغيرات ، أما درجة المعنوية لباقي المتغيرات فهي اكبر من 0.10 وبذلك نقبل فرضية عدم القائلة بضعف تأثير السياسة النقدية من قبل البنك المركزي على مؤشرا الاستقرار المصرفي لمصرف الوركاء للاستثمار والتمويل .

يوضح مما ذكر سابقاً مدى تأثير سياسة البنك المركزي من خلال احداث تغيرات في ادواته الكمية على مؤشرات الاستقرار المصرفي وقد جاءت هذه التأثيرات متفاوتة من مصرف الى اخر كل حسب درجة تأثيره واستجابته ، وقد كانت درجة تأثير مصرف الرافدين بأداة سعر إعادة الخصم بدرجة كبيرة على مؤشر الربحية بينما لم تستجب المتغيرات الاخرى لإجراءات البنك المركزي على باقي عناصر مصرف الرافدين بدرجة قوية فقد كان تأثيرها ضعيفا ، اما المصرف التجاري العراقي كان اكثر استجابة للتأثر بأدوات البنك المركزي وقد تركز هذا التأثير بأداة عمليات السوق المفتوحة على كل من مجموع القروض و مؤشر السيولة ، وسعر اعادة الخصم على مجموع القروض ، ونسبة الاحتياطي القانوني على مجموع القروض و مؤشر الربحية ، في حين أن تأثيره على باقي العناصر كان ضعيفاً و بالنسبة لمصرف بغداد فقد كانت استجابته لإجراءات السياسة النقدية للبنك المركزي ضعيف جدا و

بالنسبة لمصرف الوركاء فقد كان درجة تأثير عمليات السوق المفتوحة على مؤشر السيولة وسعر إعادة الخصم على مؤشر الربحية و عمليات السوق المفتوحة على مؤشر السيولة ، بينما لم تستجب باقي المتغيرات بأدوات السياسة النقدية حيث كان تأثيرها ضعيفا .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- عدم استقرار النظام المصرفي الذي يعد امرا ضروريا لانسياب النشاط الاقتصادي وحمايته من العواقب الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالنظر الى دور الجهاز المصرفي المهم في الاقتصاد الحديث.

2- يسعى البنك المركزي العراقي وباستخدام سعر الفائدة وسعر الصرف الى خفض معدلات التضخم والحفاظ على مستوى مستقر للأسعار والذي يعد الحاضنة الفعلية لبلوغ نمو اقتصادي افضل .

3- ضعف أدوات السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي وذلك بسبب :

a. محدودية سوق بغداد للأوراق المالية

b. ضعف نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان .

c.

4- ضعف تأثير ادوات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي وذلك بسبب تضخم مقدار الكتلة النقدية وضيق الجهاز المصرفي العراقي ومحدودية السوق المالية والنقدية وارتفاع معدلات البطالة ، كل هذه المعوقات ادت الى ضعف تأثير اجراءات السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار المصرفي .

التوصيات

1- العمل على تطوير انظمة وتعليمات السلامة المصرفية اللازمة لدعم الاستقرار المصرفي والمحافظة على استمرارية في مواجهة الازمات .

2- الاستمرار في التصدي للتضخم واستهدافه عبر سعر الفائدة وسعر الصرف التي يعتمدها البنك المركزي في استهداف التضخم ، وتحقيق اطار موحد من الاستقرار والنمو الاقتصادي المرغوبين .

3- تفعيل ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي المتبعة حاليا لتحديث وتطوير وزيادة كفاءة سوق الاوراق المالية في العراق لمواكبة التطورات في الاسواق العالمية ، و تطوير الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي العراقي على المصارف العراقية من حيث مدى التزامها بالأنظمة والقوانين و تنشيط و تفعيل القطاع المصرفي بما يخدم بناء قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الدولية .

4- العمل على تحسين اداء المصارف العراقية وايجاد السبل الكفيلة بتوسيع دائرة نشاطها في تمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية و استخدام اساليب مصرفية وتكنولوجية حديثة في التعامل مع الزبائن مما يساعد على نمو مؤشرات الاستقرار المصرفي .

5- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لإسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي والتصدي لأوجه البطالة والركود الاقتصادي وتوسيع الجهاز المصرفي العراقي الذي يشكل عائقا امام انتقال اثار السياسة النقدية مما يساعد على تعزيز الاستقرار المصرفي للبلاد .

المصادر

المصادر العربية:

- القرآن الكريم
- الدعيمي ، عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، دار اليازوردي ، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ، 2010 .
- الجنابي و ارسالان ، هيل عجمي و رمزي ياسين يسع ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الاولى ، 2009
- القرشي ، محمد صالح ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، اثناء للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، 2009 .
- الجوجاتي ، أوس فخر الدين أيوب ، أثر متغيرات نقدية ومالية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، 2005.
- الرفاعي و بلعربي، غالب عوض و عبد الحفيظ ، اقتصاديات النقود والبنوك ، وائل للنشر والتوزيع، عمان ، طبعة الاولى ، 2002 .
- ابد جمان ، مايكل ، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة) ، ترجمة محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، الطبعة الاولى ، 1988 .
- الدعيمي ، عباس كاظم ، السياسات النقدية والمالية واداء سوق الاوراق المالية ، دار اليازوردي ، عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ، 2010 .
- الدسوقي ، إيهاب ، النقود والبنوك والبورصة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، الطبعة الثانية 2010.
- شاهين ، علي عبدالله ، الشيكات المرتجعة ودور السياسة النقدية والإدارة المصرفية في معالجتها ، أطروحة دكتوراه ، الجامعة الإسلامية - غزة ، 2004 .
- الدوري و السامرائي ، زكريا و يسرى ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوري عمان - الاردن ، الطبعة الاولى ، 2006 .
- الزقل ، الطاهر عبد القادر ، دور البنك المركزي والخزانة العامة في مواجهة التضخم في ليبيا ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة مصراتة ، 2012 .

- يلسون و هاوس، سامو و نورد ، علم الاقتصاد ، بيروت ، الطبعة الاولى ، 2006 .
- ماير ،توماس و واخرون ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة السيد أحمد عبد الخالق ، دار المريخ ، الرياض ، 2002 .
- عبد الحميد ، عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي) ، مجموعة النيل العربية ، الطبعة الأولى ، 2003 .
- ناصري ، وهيبية ، دور حوكمة البنوك في استقرار السوق المالي ، رسالة ماجستير ، جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2009 .
- بلوافي ، احمد مهدي ، البنوك الاسلامية والاستقرار المالي (تحليل تجريبي) ، مركز أبحاث الاقتصاد الاسلامي ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز ، جدة ، 2008 .
- الجويجاتي ، أوس فخر الدين أيوب ، أثر متغيرات نقدية ومالية على النمو الاقتصادي لبلدان نامية مختارة ، أطروحة دكتوراه ، جامعة الموصل ، 2005 .
- عمر ،شريقي ، الملتقى العلمي الدولي ، عنوان المداخلة: دور واهمية الحوكمة في استقرار النظام المصرفي ، جامعة فرحات عباس- سطيف ، 2009 .
- البنك المركزي العراقي ، التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق ، 2010 .
- العلاق ، بشير عباس ، إدارة المصارف (مدخل وظيفي) ، الأردن ، 2001 .
- فهد ، نصر حمود ، اثر السياسات الاقتصادية في اداء المصارف التجارية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الطبعة الاولى ، 2009 .
- حماد ، طارق عبد العال ، حوكمة الشركات المفاهيم والمبادئ والتجارب تطبيقات الحوكمة في المصارف ، الدار الجامعية ، مصر ، 2005 .
- أبو حمد و قدوري، رضا صاحب و فائق مشعل ، إدارة المصارف ، الطبعة الاولى ، 2005 .
- إيفي ،محمد ، دور نظام حماية الودائع في سلامة واستقرار النظام المصرفي ، رسالة ماجستير، جامعة حسبية بن بو علي ، الشلف ، 2005 .
- صالح ،رشدي عبد الفتاح ، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري ، الإسكندرية ، 2000
- صالح و البصري و عبد النبي ، مظهر محمد و كمال و وليد عيدي ، تقييم سياسة الاصلاح المصرفي في العراق ، حلقة نقاشية ، المركز العراقي للإصلاح الاقتصادي ، 2009 .

- الدوري و السامرائي ، زكريا و يسرى ، البنوك المركزية و السياسات النقدية ، دار اليازوري عمان – الاردن ، الطبعة الاولى ، 2006 .

المصادر الاجنبية:

- Froyen , Richard , " Macroeconomics theories and policies" , 5th Edition , New York , 1995 .
- Kamerschen, David , " money and Banking " , 6th Edition, McGraw-Hill , 1998 .
- McConnell & L. Brue , Campbell & Stanley , "Macroeconomics ' Principles , Problems , and Policies" , 17th Edition , McGraw-Hill , 2008 .
- Mishkin ,Frederic S. , "The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , 8th Edition ,Pearson Addison Wesley , 2007.
- Friedman, Milton ,"Studies in The Quantity Theory of Money " , six impression, 1974 .
- paula & William ,Samuelson & Nord Hans D , " Economics", 19th Edition , M C Graw-Hill Education , 2005.
- McConnell & L. Brue ,Campbell & Stanley ," Macroeconomics ' Principles, Problems, and Policies" , 16th Edition , 2005.
- Smith ,Gary, "mon, Banking and Financial intermediation " , Canada ,1995.ey
- Bilbiie & Straub ,Florin & Roland , " Asset-Market Participation Monetary Policy Rules and the Great Inflation" , IMF , Work paper , 2006.
- Arnold ,Roger A. , "Macroeconomics" , 9th Edition ,McGraw-Hill , 2010
- Olivier, "macroeconomics" ,4thEdition , McGraw-Hill , 2006. Blanchard,
- Boyes ,Melvin ," Principles of Macroeconomics" , 8th Edition , 2011.

- David , "Economics"5th Edition , Pearson Addison Wesley, 2004 . Colander,
- Hubbard& O Brien, R. Glenn & Anthony Patrick , " Macroeconomics" , 3rd Edition, 2010.
- Woodford , Michael , " interest &prices foundations of a theory of monetary policy" , 2003 .
- Narayanan& Davli, Spreena & Rashmi , Assessment of Financial Report (Services Risk Bank) , Stockholm School of Economics , 2004 .
- Jokipii& Monnin, Terhi & Pierre , " The impact of banking sector stability on the real economy" , Journal of International Money and Finance , Number 32 , 2013.
- Barth& Caprio Jr, James R. & Gerard .& Ross Levine , Banking Systems around the Globe: (Do Regulation and Ownership Affect Performance and Stability), PDF from the National Bureau of Economic Research , University of Chicago Press , 2001.
- Howells& Bain, peter & Keith , " Financial Markets And Institutions " , 3th Edition, prentice Hall , 2000.
- Hempel& simonson, George & Donald , " Bank Management " , 5th Edition , New York , 1999.
- Kiso & etal , " intermaida accounting" , 14th Edition , McGraw-Hill , 2012 .
- Hempel & simonson , George & Donald & Alan coleman , " Bank Management , John Wiley & Son's Inc , 4th Edition , 1994 .
- Brigham & Michael ,Eugene F., & Ehrhardt, C., "Financial Management Theory and Practice" , R.R. Donnelley Willard, 11th Edition, 2005)
- Krainer, Robert E. , Towards a program for financial stability , Journal of Economic Behavior & Organization , Number 85, 2013.
- King& Hammond, Mervyn & Gill , Centre for Central Banking Studies , IMF , Work paper , 2013 .

- Adrian & Shin, Tobias & Hyun Song , " Financial Intermediaries, Financial Stability, and Monetary Policy ", Princeton University - Department of Economics , working papers , September 2008.
- Chen & Cheng, You-Shyang & Ching-Hsue , Hybrid models based on rough set classifiers for setting credit rating decision rules in the global banking industry, Knowledge-Based Systems , Number 39 , 2013.
- Gordon ,Robert J,"Macroeconomics" 11th Edition,McGraw-Hill, 2009.
- Mishkin ,Frederic S. , "The Economics of Money , Banking , and Financial Markets" , 8th Edition ,Pearson Addison Wesley , 2007.
- Mishkin& Eakins, Frederic &Stanley ," Financial markets and institutions" , 6th Edition , 2009 .
- Fisher ,Stanley : Why is financial stability Goal of public policy , IMF , September , 1997.

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاية القرانية	أ
الاهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
المقدمة	1
المبحث الاول :-السياسة النقدية	10-3
المبحث الثاني :-الاستقرار المصرفي	16-11
المبحث الثالث :-طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والاستقرار المصرفي	23-16
الجانب العملي	24
المبحث الاول:- الاستقرار المصرفي.....	27-25
المبحث الثاني :- تحليل واقع الاستقرار المصرفي.....	37-28
المبحث الثالث:- قياس وتحليل اثر السياسة النقدية.....	43-38
الاستنتاجات	44
التوصيات	45
المصادر	50-46

